الجلسة الواحدة والستون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 10 ربيع الأول 1421(2000/06/13).
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين والسيد أحمد القادري الخليفة الخامس للرئيس.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وربع الساعة ابتداءا من الساعة الحادية عشرة صباحا.
- **جدول الأعمال** : مشاريع الميزانيات الفرعية الداخلة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية.

❖❖❖

السيد الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نستأنف أعمالنا بإعطاء الكلمة للمستشار السيد محمد البطاح نيابة عن المستشار ابراهيم السالمي وعن الفريق الديمقراطي. تفضلوا.

السيد المستشار محمد البطاح :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أساهم باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة بعض الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن المحور المتعلق بقضايا التعليم والشؤون الثقافية والشؤون الإجتماعية ولقد شكل إصلاح التعليم إحدى الإهتمامات الكبرى لبلادنا خلال السنوات الأخيرة، بعدما تبين عجز منظومتنا التعليمية وتجاوز المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها سياستنا التعليمية انطلاقا من فجر الإستقلال إلى يومنا هذا.

ولقد كان للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، دور رياديا في تشكيل اللجنة الوطنية المكلفة بوضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين ونتبع أشغالها إلى أن تمكنت من صياغة مشروع، شاركت فيه صياغته جميع الأطراف المعنية والمهتمة ومختلف الفعاليات السياسية الوطنية والمهنية، ولقد كانت لنا فرصة لمناقشة النصوص التطبيقية التي تقدمت بها الحكومة لمجلسنا الموقر خلال الدورة الإستثنائية التي انعقدت لهذا الغرض، في غضون السنة الحالية، وإننا لن نختلف مع جميع القوى السياسية التي تقر بأن نظامنا التعليمي قد أعلن عن إفلاسه وعدم مسايرته للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في الداخل وفي العالم من حولنا.

وفي هذا الإطار، نلفت انتباه الحكومة إلى أن تعميم التمدرس لا يتحقق بحملات التسجيل عند اطلاق الوسم الدراسي لأن الإحصائيات عند تسجيل التلاميذ في مستهل السنة الدراسية ليست هي نفسها وسط السنة أو آخرها اذن فحذار من إجهاض آمال المواطنين وطموحاتهم إلى التوفر على نظام للتربية والتكوين تمشيا مع العصر ويستجيب لحاجيات بلادنا المستقبلية والأجيال القادمة في تكوين متين حديث وعقلاني. ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الديمقراطي، ندعو إلى التعجيل باستكمال النصوص التطبيقية للميثاق الوطني للتربية والتكوين، لتكتمل صورة الأوراش المقبلة لهذا الإصلاح الذي نأمل أن تتظافر الجهود من أجل ضمان النجاح لهذه التجربة التي نتقاسم الآمال حول إنجازها.

سيدي الرئيس،

لا أحد يجادل في دور الثقافة في تهذيب السلوكات الفردية والجماعية وتطوير الملكات الإبداعية وتحسين الذوق العام مما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بلد غني يتنوع تراثه الثقافي كبلدنا، والمشهود له بريادته في مجالات ثقافية عديدة ومساهمته الفعالة في الماضي والحاضر في بناء الثقافة العربية الإسلامية وإشعاعها على المحيط الجهوي والدولي لذا وجب على وزارة الشؤون الثقافية تقريب المنتوج الثقافي من كل الشرائح الاجتماعية الكفيلة باحتضانه وإعادة إنتاجه وتطويره والتعريف به والترويج له في الخارج، ليعطي صورة حقيقية عن بلادنا ومجتمعنا وحضارتنا، وهذا يستدعي من بين ما يستدعيه تيسير سبل وصول المواطنين الى هذا

المنتوج عن طريق توسيع شبكة دور الثقافة والمسارح والمتاحف وقاعات العروض وتعميم وتوسيع دائرة التنشيط الثقافي، وتنظيم المهرجانات الثقافية والفنية وتعميمها ودعم الجمعيات والفرق المسرحية ودور النشر والكتاب، وجعل هذا الأخير في متناول أوسع الفئات بغية خلق مجتمع قارئ، وإيلاء الاهتمام لصيانة المآثر التاريخية واستغلالها ثقافيا وفنيا وتنمية الإنتاج السينمائي والتلفزي ودعمه والحفاظ على الموروث الشعبي والفني والثقافي عن طريق التسجيل والتدوين والتداول.

إلا أن الملاحظ هو أن الوزارة لا تملك برنامجا حقيقيا للنهوض بالمجال الثقافي ولا تتوفر على استراتيجية واضحة للتنشيط الثقافي بما يعطي للثقافة حضورا قويا في الحياة اليومية للمواطنين، ومن بين تخبط السياسة الحكومية وعدم نجاعتها في هذا المجال، عدم إيلاء الاهتمام لتدعيم البنيات التحتية للشأن الثقافي من مكتبات عمومية ودور الثقافة والمتاحف وعدم فعالية الأسلوب الذي تنهجه الوزارة في تقديم الدعم المالي لبعض الجمعيات والقطاعات حيث غياب المعايير الموضوعية وحضور المحاباة والزبونية في العديد من المناسبات مما خلق جوا من التذمر والاستياء والإحساس بالتهميش والإقصاء لدى عدد من الفعاليات والجمعيات مما ينعكس سلبا على العطاء، أما فيما يتعلق بمجال صيانة مآثرنا التاريخية والحضارية، فإننا نلاحظ أنها أصبحت عرضة للتآكل والتلاشي بفعل الزمن والإهمال وتدخل قوى الطبيعة، في حين تقف وزارة الثقافة غالبا مكتوفة الأيدي، إما بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية أو للنقص في الخبرة أو الإرادة وأغلب المآثر التي تم إنقاذها كانت المبادرة في ذلك من جمعيات محلية وجهات أجنبية. إن المجهود الكبير المطلوب من وزارة الثقافة لا نجد له صدى في برامجها وسياستها وبالرغم من الزيادة في الميزانية المرصودة إليها منذ تأسيس الحكومة.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

إن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية يكتسي أهمية كبرى بالنظر للمكانة التي يحظى بها لدى أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ويحتل المغرب الصدارة في العالم العربي والإسلامي في مجال الحفاظ على التراث الإسلامي الذي يتجلى في مؤسسة الوقف، التي كان لها دور متميز عبر الأحقاب والعصور في مجال العمل الإحساني، وتوفير الميزانية الضرورية لصيانة بيوت الله والقيمين عليها. إن الحديث عن رصيد مؤسسة الوقف ببلادنا يقتضي الإشارة الى أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتوفر على إمكانيات هائلة، لو وظفت بطريقة عقلانية وبأسلوب التدبير الحديث لشكلت موردا هاما بالنسبة لتغطية مصاريف عدة قطاعات اجتماعية في مجال التضامن الوطني، وهنا أريد أن أؤكد على ضرورة إحصاء الأملاك الحبسية ووضع خريطة دقيقة للعقارات التي تتوفر عليها الوزارة علما أن الأسلوب التقليدي الذي تدبر به النظارات الأمور أصبح متجاوزا وأضحى من الضروري إعادة هيكلة هذه النظارات حتى تساير الحداثة في التدبير بهدف ترشيد الإمكانيات المتوفرة وتسخيرها لخدمة بيوت الله، علما أن المسجد لعب دورا رائدا في مجال التعليم وكم من جهابذة العلماء تخرجوا من حلقات الدروس في المساجد الكبرى للمملكة، وهي سنة حميدة أحياها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه عن طريق إحياء الكراسي العلمية بجامعة القرويين، إن الحديث عن المساجد يفضي بنا الى إثارة موضوع القيمين الدينيين، وضرورة العناية بأوضاعهم المادية التي لازالت في حاجة الى مزيد من الرعاية، علما أن الزيادات التي عرفتها أجورهم لازالت هزيلة ولا ترقى الى المستوى المطلوب.

وفي هذا المجال لابد أن تعمل الوزارة على نهج البعد الجهوي في مخططاتها المستقبلية لتوسيع استثماراتها، حتى يتم خلق نوع من التوازن بين المناطق الميسورة والمناطق الفقيرة، وإيلاء المناطق النائية عناية خاصة حتى لا تبقى الاستثمارات الحبسية مركزة في بعض المدن المغربية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

إن الرسالة النوطة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتعدى النطاق الوطني لتمتد الى الخارج للعناية بجاليتنا المقيمة في المهجر

وفي الدول الأوروبية بصفة خاصة، وإننا لنثمن الجهود المشكورة التي تبدلها الوزارة في هذا الصدد، عن طريق إيفاد بعثات من العلماء الى الدول التي تستقطب أفراد جاليتنا، قصد إلقاء دروس في الإرشاد والتوجيه الديني بمناسبة شهر رمضان المعظم، ونعتبر أن عملا مثل هذا ينبغي أن يتسم بالاستمرار ولا يبقى موسميا، مع ضرورة إيفاد علماء من ذوي التخصص والمتمكنين من اللغات الأجنبية الحية حتى يتمكنوا من تبليغ الرسالة بأسلوب بيداغوجي يتلاءم مع المستوى والبيئة التي يعيش فيها أفراد جاليتنا.

أما فيما يتعلق بالمجال الثقافي لوزارة الأوقاف، فإننا نطالب بالمزيد في مجال إحياء التراث الفكري والديني الذي يتجلى في الرصيد الهائل من المخطوطات الذي يحتاج إلى التحقيق والطبع حتى لا تبقى حبيسة الرفوف في أمهات الخزانات، مع توثيق الصلات والتعاون في هذا المجال مع الهيئات العلمية العربية والإسلامية المتخصصة، والمهتمة في هذا الشأن. هذه بعض الملاحظات التي أرى من الواجب المساهمة بها في مناقشة هذه الوزارة التي نفتخر لكونها استطاعت أن تحقق إشعاعا فكريا وحضاريا لبلادنا عبر الدروس الحسنية والندوات الوطنية والدولية التي تشرف عليها تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن القطاع الصحي يشكل هاجسا أساسيا يوميا في حياة الانسان، ولذلك أولت له المجتمعات البشرية قديما وحديثا ماهو خليق به العناية والاهتمام وجعلت منه مجالا خصبا للبحث العلمي والتجارب الميدانية وتفرغت للعمل في نطاقه العقول المفكرة التي حظيت على امتداد الزمن ببالغ التقدير والاحترام. وبالنظر الى مشروع هذه السنة، فنحن في الفريق الديمقراطي لا يسعنا إلا أن نتحفظ إن لم نقل أننا قد أصبنا بخيبة أمل ونحن نتحسر على التراجع الملاحظ في المسيرة الجادة التي كان ينهجها القطاع فيما قبل، وهو تراجع يفرض علينا أن نضع النقط فوق الحروف حتى لا يسجل علينا أننا شاركنا في مؤامرة الصمت على ما آلت إليه الاوضاع في هذا القطاع وما تعانيه المؤسسات الصحية من خصاص في التأطير والمعدات واللوازم. وإذا كانت الشغيلة الصحية قد عبرت عن سخطها وتبرمها مما يجري في هذا القطاع وما يتبعه من مؤسسات،فنحن لن نتأخر عن فضح المستوى ولن نتوانى عن كشف التلاعب والتسيب الذين أصبحا الأمارة البارزة الدالة على سوء التدبير والعبث بالإنجازات والمكاسب التي هي من بين ثمار العمل الجدي والمسؤول في الماضي، وفي هذا السياق، كنا ننتظر من حكومة التناوب- وهي التي رفعت شعار التغيير- أن تحارب بعض الرواسب وتشذب وتنقح وتعبد الطريق نحو إصلاح حقيقي نابع من الإرادة السياسية، ومنبثق من المعرفة الدقيقة والإلمام الموضوعي بهموم ومشاغل القطاع والعاملين فيه، وأن تمتد الإجراءات المناسبة للمعالجة الجذرية لأوضاع هذا القطاع، ونرى أن إصلاح هذا القطاع يتطلب في نظرنا :

* توجيه الاهتمام نحو العالم القروي لإلحاقه بركب الخدمات الصحية عن طريق مده بالأطر الطبية وشبه الطبية والمراكز الصحية المجهزة والمهيأة لاستقبال المرضى ونشر الوعي بأساليب الوقاية والعلاج وتوفير الدواء اللازم والتلقيحات الكافية والشاملة لمختلف الأمراض المنتشرة على الخصوص في البوادي نظرا لسوء التغذية وعدم الأخذ بالاحتياطات الصحية المعهودة في الحواضر.

* العناية بصحة الأم والطفل للتقليل من عدد الوفيات والحيلولة دون تفشي الأوبئة والحالات المستديمة التي تنشأ من إهمال أثناء مرحلة الولادة.

* إضافة مراكز استشفائية جامعية كبرى ومضاعفة أسرة الإيواء بما يغطي الساكنة بنسبة معقولة.

* تشجيع الصناعات الدوائية والمختبرات وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيها والعمل على مراقبتها وحثها على ضمان الجودة والعرض الكافي.

* وضع استراتيجية لتعميم التغطية الصحية الإجبارية بما يضمن لها تحقيق الأهداف المتوخاة منها. وأن يتم التنسيق في هذا

الإطار مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والجمعيات والمنظمات المهتمة بالشأن الاجتماعي.

هذه السيد الرئيس، حضرات السادة، بعض المرتكزات التي لا يمكن بدونها للقطاع الصحي أن يبلغ أهدافه المنشودة وبمراجعة الميزانيات المخصصة لهذه الوزارة نجد أن هذه المرتكزات لازالت غائبة عنها، وهو ما يجعلنا لا نطمئن على واقع القطاع ولا على آفاقه مستقبلا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشة وزارة الإتصال لفترة زمنية محددة من فاتح يوليوز الى 31 دجنبر 2000 تدفعنا الى فتح النقاش حول قطاع المشهد الإعلامي ببلادنا وما يتعرض له هذا المشهد من انتقادات، باعتبار أن الإتصال، والتواصل هو عملية يومية يعيشها المواطنون على إيقاعات مختلفة، انطلاقا من الجرائد على اختلاف مشاربها، والإعلام السمعي البصري، كل ذلك يكرس منظورا جديدا لمحاكاة ما يعرفه هذا القطاع من تحديث، تجاوزا لما عرفته بلادنا من تطورات عبر مراحل نضالية، أفضت الى تعديلات دستورية يطبعها التفتح، والانفتاح، مسايرة لما يعرفه العالم من هوس إعلامي، منصب على الحريات الفردية، والجماعية..... إنكم كنتم من حملة القلم دفاعا عن حرية التعبير، والتعددية السياسية، لكن لما تقلدتم المسؤولية، تغير خطابكم، وأصبحتمن تدافعون على موقعكم السياسي، إننا نعيش في وضع إعلامي يحتاج الى المراجعة، وإلى تطبيق ما تمخض عن المناظرة الوطنية الأولى للإعلام، والاتصال، تتذكرون أوراق العمل التي طرحت للنقاش، الكل كان متحمسا للارتقاء بإعلامنا نحو آفاق يحس من خلالها المواطن، بأنه يستطيع أن يعبر بكل حرية عن همومه لكن، وللأسف الشديد ما فتئت الرقابة مفروضة على إعلامنا الوطني، إقصاء قضايا المواطنين اليومية من الإعلام الرسمي، ليست هناك إشارات علي أن الحكومة تنهج سياسة التفتح على ما يعانيه المواطن خاصة في المناطق النائية من مشاكل اقتصادية، واجتماعية، هذا ما يدفع بالصحف الى إطلاع الشعب على ما تغيبه وسائل الإعلام الرسمية، تم هناك ملاحظة أساسية لابد من الإشارة إليها بهذه المناسبة، ويتعلق الأمر بالمجلس الأعلى للإعلام الذي سبق أن نشرتم مشروع قانون بشأنه، إلا أنه لحد الآن لا نعرف مصيره، مع العلم أن ذلك المشروع، لا يعطي الصورة الحقيقية لتركيبته.

إنها جملة من الأسئلة، نحاول من خلالها أن نعرف سياستكم الإعلامية، التي لحد الآن لازالت محاطة بضباب كثيف مقتصرين على التفنن في خطابكم السياسي، باعتبار أن حقوق الامتياز الممنوحة لحد الآن في قطاع الاتصال هي من حظ نخبة معينة، في وقت تم تهميش ذوي الكفاءات الإعلامية الراقية، فنحن في انتظار جوابكم على هذه الأسئلة من خلال ما تعدونه من تصور جديد للإعلام الوطني بصفة عامة، هذه، سيدي الرئيس، بعض الملاحظات نرى في الفريق الديمقراطي ضرورة إثارتها حول هذه القطاعات الحيوية، مؤكدين على المواقف الثابتة منها، مما يبرر تصويتنا ضد الميزانيات القطاعية لهذا المحور، وشكرا سيدي الرئيس، شكرا السادة الوزراء، شكرا السادة المستشارين المحترمين.

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد أحمد الملكي عن فريق الاتحاد الدستوري، مع التذكير أن هناك 10 من المتدخلين ألتمس باش تتعاونوا مع الرئاسة كما أشار الى ذلك السيد رئيس المجلس في احترام الوقت المحد للتدخلات. شكرا.

السيد المستشار أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة اسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية

والاجتماعية، برسم الستة أشهر المقبلة من سنة 2000. وهي فرصة لعرض مواقف فريقنا بخصوص هذه القطاعات التي يشكل فيها قطاع التعليم بكل مكوناته من الاساسي الى العالي أهم القطاعات الوطنية التي حظيت بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، كما نالت نفس العناية من طرف وارث سره صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله التي تضمنها خطابه في إفتتاح الدورة البرلمانية الخريفية الأخيرة. كما حظيت باهتمام جميع الفعاليات المدنية والسياسية، وهو الاهتمام الذي تجسد في تقديم الحكومة لتسع مشاريع قوانين في محاولة لبلورة روح الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وكنا نأمل أن يكون هذا القانون المالي بداية ملموسة للشروع في تطبيق مقتضيات تلك القوانين، وتخصيص موارد إضافية واستثنائية لقطاعات التعليم بمختلف مستوياته.

إلا أنه لاحظنا أن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته لم يتضمن أي إجراء مالي للتشجيعات الجبائية التي نصت عليها مشاريع قوانين التعليم لفائدة التعليم الخاص بكل أنواعه، وللوصول الى هذا الهدف، وللمراهنة على إنجاح هذا القطاع يجب خلق نوع من التوازن بين المدن والبوادي، وبين كل الفئات الاجتماعية في مجال حق الاستفادة من التعليم. واستغرب لكون القانون المتعلق بإلزامية التعليم يعاقب الآباء الذين لم يسجلوا أبناءهم ولكنه لا يعاقب المسؤولين الذين لا يوفرون المدارس وهذا يتطلب الاهتمام بتصاميم المدارس التي تشكل بنية ثابتة وضرورية للمساهمة في خلق جو التعلم والادراك دون مراقبة أو زجر. ومن حيث العناية برجال التعليم فمن الواجب أن يحاطوا بالرعاية والعناية الكافية، وذلك عن طريق تحفيزهم وإيلاء الأهمية لظروفهم الاجتماعية والرفع من مستوياتهم حتى يتسنى لهم العطاء وبذل المجهودات لانهم حلقة رئيسية العملية التربوية، فدخول هذه الفئات في الإضراب يعني السيد الوزير، أن هناك مؤشر حقيقي لتدهور أوضاعهم المادية وتجميد الترقيات الداخلية التي كانت جانبا من جوانب الحوار الاجتماعي التي تم حصر أجلها في حدود 31 دجنبر 1999 مما نتج عنه حرمان وإقصاء فئة مهمة من المستحقين للإستفادة من الترقيات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن إصلاح نظام التربية والتكوين يستلزم ترشيد وتدبير القطاع ليس على مستوى التعليم الأساسي فحسب بل على مختلف المستويات التعليمية، فإذا كان التعليم الثانوي والتقني يوجد في منزلة بين المنزلتين مما يجعله يحتل مرتبة أساسية وهامة في تعليمنا الوطني مما يستوجب ضرورة توفير مجموعة من الإمكانيات للتغلب على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وإن بلوغ هذه الغايات، يقتضي من المسؤولين الوعي بتطلعات التلاميذ وحاجاتهم للتوجيه التربوي كما يقتضي في الوقت نفسه نهج تعميم المرشدين التربويين الأكفاء على كل المؤسسات حتى يتسنى للتلاميذ حسن اختيار الشعبة حسب ما يتوفرون عليه من ملكات وقدرات. كما أنه أضحى لزاما تأهيل تعليمنا الى مستوى الرهانات والتحديات، في زمن أصبحت فيه المعارف والأفكار والمهارات تحل محل المواد الخام الضرورية لكل عملية تنموية، وهذا لن يتأتى إلا باعتماد التكنولوجيا في تعليمنا العمومي، لأنه يصعب الحديث عن نظام التعليم وملاءمته مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي دون تعرف تلامذتنا على هذه التكنولوجيا واستخدامهم لطاقاتها الهائلة في مجال المعرفة والتواصل، وكإطار لتحقيق تكافؤ الفرص.

كما أنه أضحى على الحكومة البث في ملف الشغيلة التعليمية، بضرورة اقرار الحركة الانتقالية على المستوى الجهوي والمحلي قصد التخفيف على فئة عريضة من العاملين في إطار هذا القطاع وخاصة النساء، كما يجب الاسراع باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجادة لوضع حد لظاهرة الموظفين الاشباح والذي يعاني منه قطاع التعليم الثانوي والتقني كباقي القطاعات الاخرى، أما بخصوص البحث العلمي الذي يعتبر الأساس لتحقيق الاستمرارية في عالم متقدم، فإننا نلاحظ في فريقنا أنه لازال لا يواكب الايقاع الذي يميز الحركة العلمية في العلم باعتباره مجالا حيويا لكل عملية تنموية، وإذا كنا نطمح الى تطوير انعاش البحث العلمي فانه يتعين الزيادة في الاعتمادات المخصصة له، حتى يتمكن من مقاربة المجالات العلمية، وتدعيمه بما يكفي من الحاجيات المعلوماتية ومستجداتها من الانترنيت وغيرها من

الوسائل، كما أنه يتعين إسهام القطاع الخاص في ميدان البحث العلمي، وتحفيز الممولين للإستثمار في هذا المجال، لأنه لا بديل للمشاكل الاقتصادية والسياسية، إلا بدعم المختبرات والاهتمام بالطاقات المغربية المهاجرة وذلك بالاستفادة من نتائج ابحاثها العلمية بدل استغلالها من طرف دول أجنبية، وفي سبيل خلق فضاء حر للتواصل والابداع، فلابد من تدارك النقص الحاصل في بنيات الاستقبال لدى المؤسسات الجامعية، حيث نلتمس نقصا كبيرا في التجهيزات والمرافق الضرورية والخزانات والكتب، كما يعاني الطلبة من عدم المساواة في الفرص من حيث الإيواء بالاحياء الجامعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال، تكتسي أهميتها، ليس من خلال الارقام والإعتمادات التي وضعتها الحكومة رهن إشارة هذه الوزارة للقيام بعملها ووظائفها، لا بل في تطوير وتفعيل العمل الاعلامي بالمغرب، لأن الارقام ستبقى هزيلة وضعيفة بالمقارنة مع الحاجيات الوطنية، إن موضوع الاتصال والمشهد الاعلامي الوطني، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الامن الثقافي للمغرب، ذلك أن التطور التكنولوجي الكبير الذي عرفته وسائل الاتصال، ألغت الحدود ورفعت الحواجز الحمائية، واخترقت كل الدول، وحولت العالم الى قرية صغيرة كما يقول البعض، مما يجعل المواطن المغربي عرضة للتأثير بمجموعة من المظاهر السلبية للثقافات الداخلية، والتي تنطلق من أسس مجتمعية وعقائدية، تتعارض مع تاريخنا ودينا وتقاليدنا كمغاربة، مما يفرض على الحكومة التعجيل بتطوير مجالات الإعلام السمعي- البصري، حتى تكون في مستوى المنافسة الحادة، ولكي تلعب دورها الكامل في توعية المواطن وحمايته من التأثيرات الخارجية التي تروج لثقافة مناهضة لأصولنا وعقائدنا وعاداتنا، لقد انتظر الشعب المغربي طويلا الإصلاحات الهيكلية التي وعدتم بها السيد الوزير للمشهد الإعلامي الوطني، خصوصا السمعي البصري، الذي يعتبر في حاجة ماسة الى تطوير آليات إنتاجه والرفع من مستوى جودة الإنتاج الوطني التلفزيوني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخواني المستشارون،

ونحن نلج الألفية الثالثة يشهد العالم تحولات جدرية وبسرعة فائقة نحو قرية كونية تتوحد فيها الفاهيم والقيم وأنماط العيش مما يهدد مختلف المجتمعات بالانصهار والخضوع للقيم الرأسمالية وبالتالي تتعرض خصوصياتها الثقافية وهويتها الوطنية الى الذوبان. فحركة العولمة لا تنحصر انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية بل تذهب الى أبعد من ذلك باختراقها لثقافتها وثراتها ومنظومتها الفكرية واللغوية. ومن أجل صد مد العولمة وحماية الخصوصيات الحضارية والثقافية، والحفاظ على التاث بمختلف اشكاله تحمل وزارة الثقافة على عاتقها مسؤوليات جسيمة تتمثل في تسطير استراتيجية شمولية تبتغي تحقيق الأهداف الوارد ذكرها أعلاه، وكما يعلم الجميع فالمجالات التي تتدخل فيها الوزارة جد متعددة، وفي هذا الأخطار ندعو الوزارة للاهتمام بمختلف الفنون خاصة المسرح والسينما لدورهما الطلائعي في تبليغ الرسالة الحضارية والإنسانية لكل مجتمع، إن المسرح المغربي بشقسه الإحترافي والهاوي لازال يعاني خللا تنظيميا، فالنقابة لم تتمكن بعد من تفعيل دورها في تنظيم الممارسة المسرحية كما أن صيغة الدعم التي تقدمها الوزارة حاليا تعتبر فاشلة لاعتمادها انتقاء الملفات حسب معايير غير موضوعية، نفس الشيء يصدق قوله حول آثارنا وثراتنا المعماي الذي يتعرض يوميا للإندثار والتآكل والإنقراض، ويبدو أن الأرصدة المخصصة للترميم تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع حجم المداخيل التي تجمع في صندوق دعم العمل الثقافي، فإما أن تخصص هذه المبالغ إلى ترميم المآثر، أو أن نترك عملية استخلاص هذه المبالغ الى الجماعات المحلية شريطة أن تتكفل بترميم المآثر وصيانتها. وأمام ضعف البنيات الثقافية والمتمركزة في بعض المدن دون غيرها، وفي غياب تصور واضح للنهوض بالثقافة الوطنية وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة ننبهكم السد الوزير لخطورة السياسة التي تنهجونها، ونناشدكم للعمل على وضع تصور استراتيجي بعيد الامد لحماية هويتنا وثقافتنا الوطنيتين، باشراك كل الفاعلين الإجتماعيين من خلال حوار وطني

مفتوح على كل الآراء والأفكار التي من شأنها ان تساهم في تحقيق الأهداف السامية التي نبتغيها جميعا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن البعد الصحي أصبح الآن من المقاييس والمعايير المعتمدة في تصنيف الدول لهذا وجبت العناية المتزايدة بالأحوال الصحية للمواطنين لما لذلك من تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، من هنا يجب أن يحظى هذا القطاع بالأولوية في البرنامج الحكومي وهذا ما لا نلمسه من خلال الغلاف المالي المخصص له والذي لا يتماشى والمهام الكثيرة الموكولة له. إننا نخشى من أن يتحول الشعار المتداول «الصحة للجميع»الى شعار تبادل تستعمله الحكومة وسيلة لتضليل المواطنين خاصة حينما يتعلق الأمر بالعالم القروي الذي يفتقر الى جل الخدمات الصحية، حيث يضطر السكان إلى قطع مسافات طويلة للوصول بعد معاناة ومشقة الى المستوصف الذي يبقى عديم الفاعلية لافتقاره الى أبسط الشروط الصحية والجهيزات والأدوية خاصة في الحالات الإستعجالية، تلك الظروف التي تصبح أكثر مأساوية مع مشاكل الجفاف وانتشار الأوبئة.

- أين وصل مشروع قانون التغطية الصحية؟ ومن هي الفئات المستفيدة منه،

- ماهي مجهودات وبرامج الوزارة بخصوص بعض الأمراض المعدية كداء التهاب الكبد الفيروسي والذي أصبح ينتشر انتشارا ملحوظا في الآونة الأخيرة.

كما أنه لا يجب أن نغفل أوضاع المعاقين الذين أولاهم صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله عطفه وعنايته خاصة بأحوالهم وتماشيا مع هذه العناية السامية نطالب الحكومة بالإسراع بتقديم الرعاية الكافية وتجسيدها في امتيازات تخفف من عنائهم وعبء أسرهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يسعدني أن أتناقش ميزانية الشبيبة والرياضة لكونها تهم فئة الشباب التي تشكل ثلاث أرباع ساكنة المغرب، والتي يعول عليها في تحمل المسؤولية والدفاع عن مقدسات المغرب مستقبلا، من هنا تتجلى أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يعاني وللاسف الشديد من وضعية مزرية تتمثل في الضعف في التسيير والنقص في التجهيزات، لذلك نادينا مرارا وتكرارا باعادة النظر في تسيير شؤون الرياضات الوطنية ومراجعة هيكلة مختلف الهيآت المشرفة عليها، وفي مقدمتها الجامعات الوطنية، مطالبين بضخ دماء جديدة والمناداة على الفعاليات الرياضية والمعروفة على الصعيد الوطني بكفاءاتها وتجربتها لستاهم في إعادة امجاد مختلف الرياضات حتى تتمكن الجامعات من الإضطلاع بالدور المنوط بها، وفي نفس الاطار نرى لزاما ضرورة تقوية البنيات التحتية من تجهيزات وملاعب رياضية، والقيام بدورات تدريبية وتكوينية لمختلف الاطر والتفكير في تصور جديد للألعاب المدرسية حتى تلقى المكانة اللائقة بها، وخاصة بالعالم القروي الذي يعاني من التهميش، لانها تشكل خزانا مهما لتزويد مختلف المنتخبات الوطنية بالطاقات الشابة والواعدة التي تزخر بها المدارس والجامعات المغربية، أما في قطاع الشباب فإننا نركز على دور الشباب وعلى مدى الدور الذي تقوم به باعتبارها الفضاء التنشيطي والتثقيفي والتربوي الذي يلجأ إليه الشباب، كما يعد ملجأ للهروب من جحيم الآفات الخطيرة كالتعاطي للمخدرات وارتكاب الجرائم وما شابه ذلك.

فهذه الدور على قلتها تعاني من ضعف الجهيزات والمعدات وكذا نقص في عدد الأطر المخصصة لها وضعف في التكوين يفقدها تملك المناهج والوسائل العلمية الحديثة، نفس الملاحظات تصدق على واقع المخيمات ببلادنا، يعلم الجميع ما للمخيمات من دور تربوي واجتماعي يسمح لناشئتنا بالانفتاح على العالم الخارجي والتعرف عن قرب على المجالات الثقافية والتراثية والبيئية التي تزخر بها مختلف جهات المملكة، ولقد فطنت الحكومات السابقة للدور الريادي للمخيمات مما حقق مكتسبات مهمة من خلال تراكم التجارب السابقة. ولكن لاحظنا

في السنوات الأخيرة تراجعا خطيرا لتلك المكتسبات، وتدهورا أفقد المخيمات دورها الأساسي وأفرغها من مضمونها. فالغلاف المالي الذي تخصصه الوزارة لقطاع التخييم لا يرقى الى مستوى التطلعات وتلبية الحاجيات الضرورية للشباب المغربي، مما أثر سلبا على المخيمات التي تعاني نقصا جادا في التجهيزات الأساسية بخصوص التغذية والنظافة والوقاية كما نلاحظ خصاصا مهولا في مجال التأطير الذي يعد الركيزة الأساسية لانجاح مهمة التخييم وجب في نفس الإطار أعطاء العناية الكافية للكفاءات الموجودة والتي تعاني من التهميش، ونغتنم هذه الفرصة السيد الوزير لنحثكم على تنظيم دورات تكوينية مستمرة لصقل مواهب تلك الاطر حتى تؤدي واجبها على أكمل وجه، ونأتي الى المعضلة الكبرى والتي تتمثل في التوزيع الغير المتكافئ للمنح حيث يتم اقصاء بعض الجهات وبالتالي يتم حرمان ناشئتها من الاستفادة ونعتقد أن من الضروري كذلك تقوية أواصر التواصل بين الوزارة والجماعات المحلية نظرا للدور المتزايد الذي أصبحت تضطلع به في قطاع الشباب، وفي هذا السياق وجب تكثيف الجهود من أجل انجاز دور الشباب التي يجهل أحد الدور التربوي والتثقيفي الذي تقوم به. إن اهتمامنا بالشباب لا يجب أن ينسينا جيلا قدم هو الآخر تضحيات جسيمة ويتعلق الامر بالمقاولين وقدماء جيش التحرير الذين يعانون من التهميش في ظل أوضاع مادية ومزرسة رغم كونهم ابلوا البلاء الحسن من أجل استقلال المغرب ورجوع ملك البلاد آنذاك من منفاه صاحب الجلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه، فهل فكرت الحكومة في وضعيتهم؟، والى متى سننتظر تقديم مشروع القانون لمراجعة وتوحيد القوانين المنظمة للمعاشات المدنية والعسكرية تبعا لمقتضيات المقترح الذي تقدم به فريقنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وإذا علمنا أن النجاح في التغيير والصلاح يتأثر حتما بوضوح الاستراتيجية ورصد الاعتمادات الضرورية وهو ما لا نلمسه في الميزانيات المعروضة علينا والتي لا ترقى الى مستوى تطلعات المواطنين، فإننا سنصوت برفضها، وشكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للمستشار المحترم، أذكر المجلس الموقر بأننا في جدول أعمال هذا المساء جلسة دستورية تبتدئ في الساعة الثانية والنصف تتعلق بجلسة الأسئلة الشفوية، وأننا أمامنا 10 متدخلين إذا أعطينا دقائق لكل متدخل كما طلب رئيس المجلس في بداية هذه الجلسة،10 ستكون أمامنا ساعة و40 دقيقة، بمعنى أن سنكمل في الثانية وعشر دقائق، لهذا ألتمس من الاخوان باش يلتزموا باحترام الوقت المخصص للتدخلات، وشكرا .الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد اليحياوي عن الفريق الحركة الشعبية للاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

السيد المستشار محمد اليحياوي :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

لدي... سأتدخل في قطاعين، قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي وإن شاء الله سأكون واجزا.

اتشرف بالادلاء برأي فريقي، فريق الحركة الشعبية للاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، في مشروع ميزانية انتقالية لوزارة الصحة وانتهز فرصة مناقشة هذه الميزانية لأبرز بعض النقط المتعلقة بتدبير قطاع الصحة ببلادنا. لكن قبل ذلك أريد أن ألفت الانتباه الى أنه لم يظهر في هذا القطاع أية بادرة يمكن إدراجها في باب التغيير، فقد اعتدنا الآن طغيان آليات التكرار وبقدرما تشتد اللغة المتحمسة تغيب الانجازات الفعلية، فغالبا ما نلاحظ نفس الخطابات لبعضها البعض دون أية محاولة أو جهد مبذول لصياغة أولويات نحن في أمس الحاجة إليها أقربها الى المواطن الخدمة الاجتماعية.

إن الخدمة الاجتماعية تظهر أول ما تكون في معالجة المواطن والتخفيف من آلامه، والحكومة بتقديمها هذه الميزانية المخجلة

واعتماداتها الضئيلة تكشف عن عدم شعورها بأزمة القطاع الصحي ببلادنا وما تخلفه من استياء لدى المواطن، في هذا الإطار نرى ن الضروري ربط الميزانية بالواقع ووضعها داخل محيط الاجماعي، فالتجهيزات الحالية لا تتطابق مه بنية المجتمع ومرفولوجيته العامة، وجذير بنا أن نشير الى أن المشكل الجوهري في قطاع الصحة يتمثل في التمويل والنفقات على الصحة التي لا تتعدى 5٪ من الميزانية العامة للدولة، لقد سجلنا المؤشرات الواردة في تقديم السيد الوزير، والتي تضعنا أمام تحديات حقيقية في الميدان الصحي، وتدعون الى مواصلة العمل لوضع مكونات هذا القطاع في تناسب مع حاجيات مجتمعنا.

فمؤشرات المواد البشرية ومعطيات التغطية بالمؤسسات الصحية في القطاعين العمومي والح تضعنا أمام مقاربة نمو القطاع الخاص وتمركزه في المحاور المعروفة والمدن الكبرى وتواضع التغطية بالعالم القروي التي نعرف جميعا ما يعانيه سكانه من خصاص حاد حتى على ستوى الرعاية الصحية الأولية، ونتساءل ع٨ن مدلول 1560 مؤسسة، هل ينطبق على حالها وصف مؤسسة صحية، وهل تتوفر على وسائل عمل والمواد البشرية، كما يودنا أن نعرف أيضا نسبة ما يرصد للخريطة الصحية القروية على مستوى التجهيز والادوية والمعدات للمراقبة تطور العناية بالفضاء القروي المعزول وماهي المجهودات التي قمتم بها لتشجيع الاطباء والممرضين لولوج الاماكن النائية؟ إننا من أجل ذلك نقترح إقامة شراكة بين وزارتكم ووزارات أخرى يهدف إقامة البنية التحتية من ماء وكهرباء وطرق وسكن، لقد ربطتم الوضعية الصحية في المغرب بمستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونسبة التمدرس ومعدل الأمية وتوفير الماء الصالح للشرب والتطهير، وهذا ما يجعلنا نفقد أمل تحسن الوضع الصحي ببلادنا إذ ليس من السهل التغلب عليها، لذلك نتساءل كيف ستكون استراتيجية الوزارة داخل مخطط التنمية 2000-2004 أمام العوامل المذكورة من أجل تجاوز النواقص والاختلالات وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تحدثتم عليها؟ فإننا ندعوكم مسبقا الي أن تكونوا أشد حرصا خلال دفتعكم عن هذا القطاع داخل المخطط العام للدولة على ضمان التمويل لهذه الطموحات لتكون ضمن النواة الصلبة للمخطط وحتى لا توضع داخل بنك المشاريع التي تنتظر وجود التمويل والتي غالبا ما تجمد المشاريع أمام الطوارئ والاولويات، وسنكون من المدافعين عن سياستكم في هذا الاتجاه عند دراسة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004.

إن إشارة الأمل في تحسين أداء هذا القطاع داخل المخطط المقبل لا يمكن أن يحجب عنا الحالة الراهنة لمرافق الصحة العمومية التي أصبحت عاجزة الى حد بعيد عن مواصلة أداء دورها لصالح المواطنين الذين ليست لهم القدرة على ولوج المصحات الخاصة، وهذا يجعل المرضى أمام خيارين إما الانتظار بالمستشفيات العمومية والتعامل مع الواقع الذي يعرفه الجميع أو اللجوء إلى المصحات الخاصة بشروطها وأثمانها بعد الاقتراض أو بيع كلما يمكن بيعه، وحتى المؤسسات الصحية العامة تفرض في غالب الاحيان شراء الادوية ووسائل العلاج، عليكم- السيد الوزير- أن تداهم المستشفيات بدون رسميات لمعرفة ما يجري بالمرافق الصحية من أجل فرض احترام المواطنين وبعث الجدية في العمل والقضاء على كل ما يمس هيبة وقدسية المستشفيات وتعزيز الاستقامة ويشعر هؤلاء النزلاء أو الطوابير المنتظرة على بوابة المستشفيات بأن الحكومة تتراقب وتتابع وتهتم وتعيش مع هؤلاء المواطنين في ظروفهم الصحية، أنتم من أهل البيت وأدرى من غيركم بالمشاكل. هناك مفارقات أخرى تكمن في المبلغ المخصص لباب المعدات والنفقات، وهذا يدفعنا الى التساؤل حول مدى قدرة هذه الاعتمادات والنفقات، وهذا يدفعنا الى التساؤل حول مدى قدرة هذه الاعتمادات على تلبية الحاجيات الى المعدات والجهيزات الأساسية للعمل داخل المستشفيات والمستوصفات، وبالرغم من رصد الوزارة لنسبة لابأس بها من مجموع نفقات باب الاعتمادات والنفقات لدعم تسيير المركزين الاستشفائيين بن سيناء وبن رشد فقد تدهورت حالة هذين المركزين بدل ازدهارها نظرا لمعالجتها لجميع المرضى القادمين من جميع أنحاء المغرب بدل القيام بالدور المنوط بها ألا وهو العلاجات المتعقدة والبحث العلمي والتكوين، ومن أجل التخفيف من هذه المعضلة يجب العمل على تأهيل المستشفيات الجهوية لتصبح متوفرة على كل التخصصات المطلوبة حسب نوعية الجهة بالإضافة الى توفير مراكز لتشخيص الأمراض في إطار اللامركزية واللاتمركز، كما نلاحظ أن ميزانية التجهيز سواء منها اعتمادات الاداء أو اعتمادات الالتزام تبقى في

نظرنا متواضعة ولا يمكن على الإطلاق من تنفيذ ما ورد من أهداف كثيرة ومتنوعة خصوصا المشاريع الكبرى كتقوية البرامج الصحية الوقائية وتحسين التغطية الصحية وإرساء نظام التدبير الاستشفائي وتطبيق سياسة دوائية ناجعة وخلق مديريات جهوية الى غير ذلك من المشاريع إننا مع الطموحات لكننا نريدها أن تتحول الى واقع عملي يتجسد في تحقيق قدرة تعيد الراحة والإطمئنان الى كل من يتجه الى المستشفيات، يعرف قطاع الصحة بعض التعثرات أسرد منها:

1. من الناحية السياسة الدوائية التي تعيش وضعية خطيرة تتفاقم يوما بعد يوم بسبب ضعف إمكانيات المراقبة لدى الوزارة، إذا أصبحنا نعيش ظاهرة فقدان عدة أدوية في عدة التخصصات وبصفة مزمنة.
2. ضعف التغطية الصحية خصوصا في العالم القروي
3. معاناة القطاع العام من نقص كبير في بعض التخصصات كاختصاصيي التحذير من ممرضين وأطباء، نقطة أخرى.
4. انعدام التعاون- لأنه أحاول أن ألخص- انعدام التعاون بين القطاعين العام والخاص ولا يعني هذا أننا نكتفي هنا برصد الجوانب السلبية في هذا الخطاب، لكن هدفنا كان وسيبقى تحفيز الوجداني وشحب الذاكرة، فنحن نعتقد أنه لا يمكن الدفع بهذا القطاع إلا من خلال صيغ جديدة ونقذ للتجاريب، نحن في أمس الحاجة الى أفق جديد وذلك بالدفع بالحكومة الحالية الى إعادة النظر في أطروحاتها من أجل المزيد من التعميق والمزيد من التغيير في السبل الاختيارية القادرة على جعلنا نحقق المكاسب.

أما فيما يخص ميزانية وزارة التعليم، ففي مجموع دول العالم خاصة المتقدمة منها فإن الجامعة كانت ولاتزال القلب النابض لمعظم المؤسسات العلمية والتقنية باعتبار كل منهما يكمل الآخر ويتفاعل ويتكامل معه لينعكس الامر على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع انفتاح الجامعة على الحياة العامة وربط عملها بمقتضيات التطوير والتحديث والتقدم، فالتعليم الجامعي هو الذي سيحدد الوجود الفعلي للدول ويمكنها من دخول أعماق المستقبل ويهيئ الاجيال الشابة التي ستتولى زمام الامور والمحافظة علي المكتسبات ومسايرة التقدم التكنولوجي والعلمي وتغيير أنماط الحياة، أما البحث العلمي الجاد والفاعل فهو الذي سيسلح هذه الاجيال من أجل البقاء ومواجهة التحديات.....

السيد الرئيس :

أذكر السيد المستشار المحترم بأنه استغرق 10 دقائق وعندكم متدخل ثاني ووقع الاتفاق على أن يكون تدخل الفريق كله في 10 دقائق.

السيد المستشار محمد اليحياوي :

سأحاول أن أجيز، شكرا.

إن الجامعة مازالت لحد الآن تعيش مشاكل شديدة التعقيد والسلبية، وعلى عدة مستويات نذكر منها:

- تقادم وجمود البرامج
- انعدام الجسور
- ضعف الفعالية
- عقم نظام الامتحانات
- غياب التوجيه
- افتقار الكليات إلى المصادر والمراجع
- الاكتظاظ

لقد صادق البرلمان خلال الدورة الاستثنائية الخاصة بإصلاح التعليم على مشروع القانون 01-00 يتعلق بتنظيم التعليم العالي، وهذه مبادرة أيدناها في وقتها من منطق الموضوعية التي تطبع عمل فريقنا الذي لا يمنع الموقع السياسي من المساهمة في الاصلاح ومساندة ما فيه خير البلاد متجاوزين بذلك المعارضة الكلاسيكية. لقد كان عليكم- السيد الوزير- ترجمة أفكاركم وتعزيز مصداقيتكم بالحرص على ملائمة النصوص التنظيمية وروح هذا القانون والاخذ بعين الاعتبار مخاوف الاساتذة الباحثين بشأن إشراك أناس غرباء عن مجالس الكليات والجامعات واستشارة الباحثين في مشروع توزيع أقطاب

الامتياز، لقد ساندنا إصلاح التعليم العالي المنبثق عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين ما نحين الحكومة فرصة تحمل مسؤولياتها في تطبيق التوجهات والاختيارات الاصلاحية التي أتت بها، وإذا كان البرلمان قد قام بدوره فعلى الحكومة مسؤولية بلورة قوانينها وتدارك النص الذي أشار إليه السيد الوزير.

السيد الوزير،

بالرجوع الى ميزانية التجهيز الانتقالية، فقد لاحظنا تشتت المشاريع، فهناك مشاريع تنتظر الانجاز.... تنتظر انهاء الاشغال ومشاريع تنتظر المتابعة وأخرى مبرمجة، كما نتأسف عن المساهمة الخجولة للقطاع الخاص الذي تعود تلعبه في فتح تخصصات جديدة وملائمة لميدان التشغيل، كما نؤكد الحاحنا على ضرورة إقرا سياسة جهوية للتعليم العالي ونأمل كذلك تمكين الجامعة من استقلال حقيقي إداري وبيداغوجي، وهذا رغم المجهودات التي بذلتها الوزارة، فإن للطموحات الكبيرة التي جاء بها قانون 01-00 سيضطر وكالعادة الى ان يتأقلم مع أرقام الميزانية التي لا تساير بتاتا التوجهات العامة التي أتى بها هذا القانون، سأختم السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد من تصحيح وتحسين مناخ البحث العلمي ودعمه واصطفاء البحوث العلمية الواعدة وتعزيز تطورها وتعزيز صورة العلم بهدف كسب المزيد من الدعم العام والخاص وكذا التصميم على صنع حوار نشيط وتواصل مع الباحثين أجانب خصوصا، والعمل على إيلاء العلماء والتقنيين اهتماما مناسبا باعتبارهم مخزونا استراتيجيا هاما ومتجددا في صنع التقدم الحضاري المغربي، وأخيرا تصعيد الجهود بهدف تكامل المؤسسات العلمية والتقنية من خلال الاتصال بين الاقسام المتخصصة والتعاون المباشر من أجل القضاء على مشكل التشتت وضعف المردودية، إن البحث العلمي في بلادنا تنقصه الهيكلة الملائمة ويعيقه التشتت والانقسام وضعف الاعتمادات، إن البحث العلمي ضرورة حتمية، لذا وجب الاهتمام بها، لأن هذا الميدان هو الوحيد القادر على إخراج بلادنا من موضع الاستهلاك، وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس :

شكرا للمستشار المحترم، الآن استعملتم 5 دقائق من نصيب زميلكم الاستاذ المستشار المحترم السيد أحمد المنتصر.

السيد المستشار أحمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، يسعدني أن أشارك في المناقشة المفتوحة حول ميزانيتي وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم الثانوي والتقني. وفي البداية لابد من التذكير بأننا قبل ثلاثة أشهر عاش البرلمان دورة استثنائية خاصة بدراسة عدد هام من مشاريع القوانين التطبيقية للميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي صدرت خلال الأسبوع الماضي بالجريدة الرسمية إيذانا بانطلاق مسلسل إصلاح التعليم حسب المراحل الزمنية التي حددتها الحكومة، وقد مكنت هذه الفرص من فتح حوار شامل ومفصل حول الوضعية الراهنة لقطاع التعليم بمختلف أنواعه وأسلاكه، وكذلك آفاق المستقبل التي يحددها إصلاح المنظومة التعليمية الجديدة لما تحمله من توجهات واختيارات. إننا اليوم نجد أنفسنا أمام ميزانية التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني التي تعتبر الأداة العملية لتنفيذ السياسة المرسومة، وقد دفعنا ذلك الى عدة تساؤلات منها: على أي شيء نركز حوارنا اليوم مع السيدين الوزيرين المحترمين؟ فهل نناقش السياسة التعليمية الراهنة والتي مازالت مطبقة بحكم مرحلية الإصلاح نفسها، لخلق أجواء البحث عن البديل الذي هو الإصلاح في القوانين الجديدة، حيث لازالت خارج الممارسة، إنها مفارقة ينبغي تجاوزها لإثارة الإنتباه الى ما ينبغي عمله خلال هذه الفترة الإنتقالية حتى لا نركن إلى الأنتظارية أمام ما يضمنه هذا القطاع الكبير حاليا من قضايا متشابكة تهم الجانب التربوي والتعليمي وتهم سير المؤسسات ووضعية الموارد البشرية الضخمة التي يكتنزها هذا القطاع وتهم الخصاص في المؤسسات والتوزيع اللامتكافئ للإمكانات المتاحة، وفي انتظار انطلاق تنفيذ الإصلاحات، لابد من التذكير بواجب الحكومة في خلق

أرضية مناسبة ومناخ سليم حتى تتوفر الأسس المتينة، وحتى لا نبني عملنا على أنقاض ماض هش، وموارد بشرية ومادية متواضعة وغير قادرة على استيعاب طموحات واختيارات الإصلاح، وهذا يطرح أمامنا عدة إشكاليات منها: إشكالية الإنسان الذي يعتبر العنصر المحوري في التربية والتكوين، وهو رجل التعليم ومدى معاناته وكذلك مواصفاته ومستوى تكوينه، كما يطرح كذلك عدد المؤسسات التعليمية من مختلف المستويات والتخصصات داخل الفضائين الحضري والقروي، ويطرح كذلك نوعية البرامج والمناهج الكفيلة ببلورة وتجسيد التوجه التعليمي والتربوي والتكويني، فهذه تحديات تفرض علينا تجاوزها خلال المرحلة الإنتقالية الحالية، التي تمثل حسر المرور الى تعميم التعليم الأولي، وتخفيض سن التمدرس وتعميم التمدرس بالسلك الثاني أساسي والرفع من جودة التعليم وتحقيق التدابير الفعالة للنظام التربوي، لذلك نتساءل عن عمل الحكومة في هذا الإتجاه، كيف تتحدث عن تأهيل المدرسة المغربية، قبل زرع الثقة في الفاعلين بهذا القطاع، وفتح حوار متكافئ معهم، فهناك مشكل رجال التعليم بالبوادي وأوضاعهم المادية والإجتماعية، وهناك مشاكل قلة المؤسسات التعليمية، وخاصة منها الإعدادية والثانوية بالعالم القروي، إضافة الى مشاكل الصيانة وحماية المؤسسات من التخريب والسطو الذي تتعرض له باستمرار، وهذا لا يساير طموح السيد وزير التربية الوطنية الرامي الى تمكين كل من بلغ سن 6 سنوات من ولوج المدرسة في الدخول المدرسي 2001-2002.

إن ما تطرق إليه السيد الوزير المحترم خلال أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط من آفاق على امتداد سنوات المخطط المقبل تتطلب منا الدفاع المستميت عن التمويل ونجاح سياسة الشراكة التي تتطلب وجود إرادة وظروف مناسبة للأطراف الأخرى، وهذا رهان يبقى في نظرنا معلقا على مستوى التنمية والازدهار الإقتصادي، المبني بدوره على آليات ونوقعات تلعب فيها الظرفيات الدور الحاسم، ولذلك فإن تخوفاتنا ستستمر على مآل مخطط الإصلاح والنتائج المرتقبة التي تحدث عنها السيد وزير التربية الوطنية، هذا في الوقت الذي نسجل فيه مشاركة القطاع الخاص نسبة متواضعة وهي 5.4٪ من مجموع تلاميذ السلك الثاني، وينحصر ذلك في المدن دون البوادي، وهذا يؤكد لنا مدى ما تتحمله الدولة من أعباء وما يجب التفكير فيه لتحقيق الأهداف المرسومة للإصلاح، وفي مواجهة نمو الحاجيات وازدياد الطلب، في الوقت الذي أصبح تسجيل التلاميذ البالغين سن التمدرس إجباريا، ويرتب متابعات قضائية على أولياء التلاميذ وواجبا على الدولة في إيجاد المؤسسات الكافية والقريبة من التلاميذ، وخصوصا بالبوادي التي تعاني من الخصاص.

السيد الرئيس،

لقد سجلنا بكل أمل خطوة مراجعة ظهير 1-63-071 الصادر في بشأن التعليم الإلزامي، ونتمنى أن يكون هذا العمل1963 نوفمبر 13 تحديا حقيقيا للأمية وإنصافا لأولئك الأطفال الذين كانوا ضحايا الإهمال بين الدولة والأسرة، وإذا كان قانون 63 قد بقي مجمدا الى سنة 2000، فعلى السيد وزير التربية الوطنية أن يكون أشد حرصا على تطبيق هذا القانون سواد من حيث التزام الحكومة بتوفير الأقسام والمعلمين ومساعدة الأسر الضعيفة، أو من حيث تحريك مقتضيات القانون اتجاه أولياء أمر الأطفال، حتى يتم التصريح بهؤلاء الأطفال من سن الرابعة الى السادسة، وهذا يتطلب حرص النيابات الإقليمية على تلقي اللوائح من ضباط الحالة المدنية بانتظام ومراقبة عمليات التسجيل والبحث عن أسباب عدم التسجيل، وهي عملية تستدعي التعبئة من فاتح يناير الى 31 مارس من كل سنة.

السيد الرئيس،

لقد توصلت بلادنا إلى إعداد إصلاح شامل هم جميع مجالات التعليم نتمني أن يؤدي بأبنائنا الى الآفاق المفتوحة لمواجهة تحديات الألفية الثالثة وهي تحديات علمية وتكنولوجيا تساهم في تأهيل البلاد الى المستويات الرقتصادية والإجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن مرحلة التعليم الثانوي تعتبر الجسر المؤدي الى مرحلة هامة في حياة الطالب، الذي يكون قد مر بمستويات منذ التعليم الأولي إلى

نهاية التعليم الأساسي، ونظرا لما تكتسيه الدراسة الثانوية من خطورة على مستقبل التلاميذ بالجامعة، فإن ذلك يحتم على الوزارة الرعاية التربوية والتعليمية المتزنة والمركزة لإقرار ثقافة عامة تجعله قادرا على دخول الجامعة برصيد من المعرفة تعجل اندماجه الجامعي سليما وعاديا دون إحداث ارتجاج ينعكس على مستوى التحصيل. وهذا في نظرنا يبقى مشروطا بالتأطير التربوي الجيد على مستوى الثانويات وتطويق بعض المظاهر التي تمس بسلوكات التلاميذ وحماية المؤسسات من الآفات والأمراض الإجتماعية، والإنحرافات الأخلاقية التي تؤدي الى الفشل والإنقطاع عن متابعة الدراسة، وهذا في نظرنا كذلك يتطلب تأطير المؤطرين والمدرسين أنفسهم، وحزم الإدارة التربوية والإدارية التي عليها أن تكون مجتمعة على هدف أساسي ألا وهو بناء شخصية التلاميذ بناء متكاملا، وخصوصا أنه يتعلق ب 439.000 تلميذ بالتعليم لثانوي والتقني موزعة ما بين الاداب والعلوم التجريبية والعلوم الرياضية.

السيد الرئيس :

السيد المستشار المحترم، المناقشة تتم في اللجن، الآن بلغوا الموقف السياسي ديال فريقكم.

السيد المستشارأحمد المنتصر:

دقيقة تختم السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

إن مبادرة خلق الأكاديميات الجهوية تبقى محل تقدير من فريقنا وهذا ما جعلنا نصوت لصالح المشروع خلال الدورة الإستثنائية السابقة مع تقديمنا بعدة تعديلات على بعض المواد، وإذا كان الهدف هو تدعيم اللامركزية التعليمية بمفهومها البعيد، فإننا نتمنى أن تسارع الحكومة الى تنفيذ هذا القانون بدل اعتماد المراحل المتباعدة التي ربما تؤدي إلى اختلال في توازن البنيات التحتية التعليمية خلال الفترة الإنتقالية، إن الأكاديميات ستلعب باعتبارها سلطة جهوية للتربية والتكوين متمتعة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي دورا إيجابيا في تجسيد لامركزية المجال التربوي وهو خيار نعتبره استراتيجيا وعلى الحكومة أن تعمل من جهتها على إنجاح هذه المؤسسات وتزويدها بالموارد البشرية والمادية وجعلها قادرة على تطبيق السياسة التربوية والتكوينية، وأملنا أن يكون إشعاع هذه المؤسسات على مستوى جودة التعليم الأولي والأساسي بسلكيه الأول والثاني والثانوي في القطاعين العام والخاص وأملنا كذلك أن تسارع الحكومة الى إنشاء هذه الأكاديميات وألا يكون التدرج سببا في حرمان بعض الجهات من هذه الأكاديميات. ندعو الى مواصلة خلق شعب التبريز وتكثيف عملية تكوين الأطر والتكوين المستمر باعتبار ذلك عامل إصلاح وتحسين لجودة التعليم، وكذلك توسيع الأقسام التحضيرية لما لهذا الجانب من أهمية خصوصا أولئك الموجهين الى المدارس العليا للأساتذة.

وفي الأخير نأمل من الحكومة أن ملاحظاتنا بعين الاعتبار، وشكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم، إذا وافق السادة أعضاء المجلس أنه عند حلول الوقت إذا بقي شيء في تدخل المستشار المحترم يعطى لنا كتابة وينشر في محضر الجلسة باش نعمل باحترام الوقت وفي نفس الوقت نتيح الفرصة للسادة المستشارين باش تنشر الكلمة ديالهم في الجريدة الرسمية.

الآن الكلمة عن الفريق الاستقلالي، تعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد مصطفى الحديوي، مع التقيد بالوقت وعند انتهاء الوقت تعطى الكلمة للرئاسة، قصد نشرها في محضر الجلسة.

السيد المستشار مصطفى الحديوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة القانون المالي الانتقالي للستة أشهر الممتدة من 1 يوليوز الى ، أن أقدم الملاحظات الأساسية التي نود إبداءها بشأن2000 دجنبر 31 ميزانيات الاتصال والثقافة والشبيبة والرياضة، وهي قطاعات لا تخفى

أهميتها الاجتماعية والثقافية والسياسية في تأهيل المواطن المغربي لمجابهة تحديات الألفية الجديدة.

قطاع الاتصال :

إن اقتناع الحكومة بضرورة مراجعة قوانين الحريات العامة ومنها قانون الصحافة وتجاوبها مع فكرة تقليص اللجوء الى عقوبة السجن في قانون الصحافة، وكذا تحويل سلطة القرار من الإدارة الى القضاء، تجاوبا مع نظرة المشرع في أبعادها البناءة في إحاطة حرية التعبير والنقد بضمانات تتجاوب مع الأهداف النبيلة التي تخدمها الصحافة، حيث لا يمكن لأحد المساس بحرية التعبير التي أصبحت من المكتسبات الديمقراطية للمجتمع المغربي الذي عرف دائما حيوية إزاء هذا الموضوع، ولدينا اليقين بأن الحكومة لا يمكنها إلا حماية هذه المكتسبات وتدعيم حرية التعبير وترسيخ أسس دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان، كما أن هناك اجماعا على ضرورة صياغة الأعراض وتحصين الممارسة الصحافية من الوقوع في المغالاة بل هناك اجماع على ضرورة وضع حد للتسيب والانزلاق وممارسة الابتزاز بواسسة ما أصبح يعرف بصحافة المجاري، وفي المقابل نطالب بفتح ورش يسعى الى تطوير الصحافة الجهوية لمعالجة العوائق القائمة وتهييء السبل للتكيف مع نظام الجهات الذي لابد من أن نحضر إنفسنا للتعامل معه بكفاءة، وإذا كان السمعي البصري مرتبطا بمشروع الاصلاح الشامل فالصحافة المكتوبة تتطلب تجهيز المطابع واحداث شبكات التوزيع لتدليل بعض الصعاب والاستعداد الى إقامة اليات للدعم والانعاش. كما نسجل بتقدير الأطوار التي قطعها ورش إعادة هيكلة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وإعداد القانون الجديد لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، حيث انطلق المكتب في مسيرة اصلاحية انتظرناها منذ عقود، وكذا التغيير الجذري الذي أنهى الالتزامات والشكوك التي كانت تحوم حول التعامل مع شركات الانتاج، حيث أصبحت شركات الانتاج تختص بالانتاج والمصلحة المستقلة تتولى تسويق الفضاء الاشهاري، وبالتالي انتهى التداخل في المهام وأصبح التعامل مع الملفات بالموضوعية والشفافية المنشودة.

كما نسجل في مجال حماية الملكية الأدبية والفنية التي وضع المشرع المغربي قانون الاطار لحماية الملكية الادبية والفنية، وبالتالي فهذا يعتبر قانونا ملائما ومفتوحا يمكن أن يستوعب عدة صور وحالات إذا ما اجتهد القضاء في اتجاه حماية هذه الحقوق اللصيقة بالانسان والباقية الى ما بعد وفاته.

كما أن المغرب فعلا لم يتخلف عن الركب الدولي إذ صادق على عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال تأتي في صدارتها اتفاقية «برن» لحقوق المؤلف دون أن ننسى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة العالمية، وبصفة خاصة القسم المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، ومن هذا المنبر ندعو الهيآت الادارية والقضائية المختصة لدعم ومساندة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، طبقا للمقتضيات القانونية حتى ينهض بدوره الايجابي في محاربة المخاطر التي تهدد حق المؤلف والمتمثلة في التقليد المعبر عنه دوليا بالقرصنة والتزوير، وذلك حفاظا على كرامة المؤلف والمبدع، ووفاء من بلادنا بالتزاماته الدولية في هذا المجال.

قطاع الثقافة :

تشكل ميزانية وزارة الشؤون الثقافية خطوة جديدة في سباق تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي في شقه المرتبط بالقطاع الثقافي، وفي الحصول على الحد الأدنى من الإمكانيات المادية المتعارف عليها دوليا والذي يشكل مطمحا شرعيا وهاجسا حقيقيا للوزارة في أفق تطبيق استراتيجيتها المرتكزة على جملة من البرامج والمشاريع الثقافية الطموحة والواقعية والتي تهدف بالأساس الى تقريب الخدمة الثقافية للمواطن المغربي، ودمقرطة الحياة الثقافية، وإدماج التراث الوطني في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الوظائف الثقافية، ودعم الحضور المسترسل لبلادنا في مختلف المحافل والملتقيات الثقافية الدولية. وهكذا يتضح جليا أن توزيع الاعتمادات يخضع للعقلنة، ويجسد استراتيجية الوزارة في الرفع من الاعتمادات المخصصة للتنشيط الثقافي. كما نسجل بتقدير التطور الذي عرفته الوزارة خلال السنوات الفارطة إذ انتقلت هذه الاعتمادات من 19٪ سنة 99/98 الى 36 ٪، يضاف الى ذلك مبلغ2000٪ خلال النصف الثاني من سنة 5.000.000 درهم الذي تم رصده في إطار الصندوق الوطني للعمل الثقافي التنشيط ودعم الانتاج المسرحي عن المداخيل الأساسية لهذا الصندوق المتعلق بـ :

- رسوم دخول وزيارة المتاحف والمواقع والمعالم التاريخية.
- رسوم التسجيل بالمعاهد الموسيقية التابعة للوزارة، وذلك في إطار ادماج التراث في محيطه الاقتصادي والاجتماعي وجعله عنصر استقطاب بتعاون وتشارك مع الخواص وكذا العمل بنظام التسعيرة الجزافية الخاصة بالسواح الأجانب بناءا على الاتفاقية التي وقعتها الوزارة مؤخرا مع الجماعة الوطنية لوكالات الأسفار المغربية.

وفي إطار حماية التراث الثقافي الوطني في مختلف مكوناته، ومن جراء المجهودات التي بذلتها الوزارة لتأهيل الإدارة الثقافية ببلادنا لمواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي يعرفها عالم اليوم، وذلك من خلال إعادة النظر في مجالات تدخل الوزارة في مختلف مستويات سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي أو المحلي، وحيث إن مهام الوزارة يجب أن تحدد وفق منظور يتوخى تحريك وتوجيه تدخلات مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي، وتحديد مجالات تدخل الوزارة، مع وضع نظام عقلاني لاستعمال الموارد على أساس أهداف واقعية ومضبوطة تتجلى في توزيع السلط والمسؤوليات بين مختلف مستويات التنظيم، وتوجيه الإدارة المركزية حسب المهام الأساسية المنوطة بها وخاصة في مجالات الدراسة والبرمجة، والدعم التقني للمصالح غير الممركزة، والتقييم ومراقبة التسيير والتعريف بالتراث الثقافي للجهة، وتنشيط شبكة المؤسسات لصالح كل شرائح المجتمع المغربي خصوصا في العالم القروي.

وفي الأخير إننا نسجل بتقدير التوجه الجديد للحكومة بدعمها الملموس لهذا المجال الحيوي وذلك بإنجازها للمشاريع الكبرى ذات الطابع الوطني كالمكتبة الوطنية الملكية والمتحف الملكي للحضارات والآثار، بالإضافة الى تشييدات دور الثقافة بشراكة مع الجماعات المحلية، وتقوية خبرة اليد العاملة في مجال الترميم وكذا إنجاز قرص (C.D.ROM) حول كنوز التراث المغربي الذي أطلق عليه إسم ذخائر المغرب هذا العمل الثوثيقي الذي من شانه أن يعرف بالمغرب وبمحطاته عبر العالم. بالإضافة الى الأنطولوجية المختصرة التي تضم 34 قرصا و5 أشرطة فيديو متعلقة بتراثنا الموسيقي من مختلف مناطق المغرب، والقرص المتعلق بأمهات المخطوطات الموجودة بخزانة القرويين، كما نسجل اهتمام الوزارة الفلكلور المغربي والحفاظ على أصالته وإحداث فضاء وظيفي فعال ووضعه رهن إشارة الفاعلين والباحثين لتطوير البحث في المجالات الثقافية التراثية.

أما بالنسبة لقطاع الشبيبة والرياضة:

فمتابعة لاستكمال مسلسل تنفيذ البرامج التنموية للقطاع الرياضي لتوسيع شبكة مؤسسات الشباب والطفولة عن طريق إحداث مؤسسات جديدة لاعادة فتح المراكز المغلقة بالإضافة الى إحداث مرافق بعض المؤسسات تهدف توسيع حمولتها، مع تحسين ظروف الاستقبال بمجموعة من المؤسسات والرفع من مستوى الخدمات المقدمة بها لفائدة الشباب والطفولة، مع تنظيم تداريب لتكوين واستكمال تكوين الأطر لجمعيات الشباب والقطاعات المهتمة، فيجب تشجيع جمعيات الشباب، والقطاعات المهتمة، فيجب تشجيع جمعيات الشباب، وتقديم الدعم التقني والمادي لها مع تكثيف تكوين الأطر وتبادل وفود الشباب، وتهيئة وتجهيز دور الشباب خصوصا في العالم القروي والشبه الحضري مع إنجاز مراكز حماية الطفولة وتجهيز المعامل المهنية واقتناء أدوات ووسائل التنشيط، وترميم الأندية وتحسين بنيتها التحتية، بالإضافة الى دعم العمل الجمعوي مع خلق تعاون مع القطاعات العمومية والمنظمات غير الحكومية لخلق جسور من التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني في ميدان محاربة الأمية، مع استمرار التعاون مع وزارة التربية الوطنية في مجال التربية غير النظامية بمراكز حماية الطفولة، ومواصلة التعاون مع كتابة الدولة في البيئة عن طريق تنظيم حملات تحسيسية داخل المخيمات الصيفية، وتمتين روابط التعاون مع وزارة الصحة حول التأطير والإشراف الطبي للمخيمات الصيفية.

أما بالنسبة لاحتضان المغرب لكأس العالم 2006 الذي اصبح يتطلب تنفيذ كل الالتزامات الرياضية المبرمجة من قبل الاتحادات والهيئات الرياضية الدولية والقارية والعربية، وتأهيل مجموعة من الرياضات والرياضيين لخوض منافسات الألعاب الأولمبية، وهذا يحتاج الى تأمين للمشاركة في التظاهرات الرياضية القارية والدولية التي تعززت باستحقاقات جديدة لأبطالها مع وضع صيغة عملية لمد الجسور بين الرياضة المدرسية والرياضة البدنية في أفق تنمية وإنعاش الرياضة القاعدية ودعم رياضة النخبة.

على مستوى التنظيم :

فإن الأمر يتطلب وبإلحاح تكييف القوانين الرياضية مع تطوير الممارسة الرياضية لجعلها مسايرة للواقع الرياضي المعيش والسهر على متابعة إخراج التشريع المتعلق بتنظيم مهنة التدريب الرياضي، وكذا مواصلة وضع آليات للتنظيم الهيكلي للعمل الرياضي على مستوى الجهة ومواصلة المساعي لتعزيز وتطوير الهياكل التنظيمية للجماعات، والعصب، والجمعيات الرياضية، وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

أما على مستوى الطب الرياضي :

فلابد من تعزيز التجهيزات الحالية بالوسائل الضرورية في مجال تقييم الطاقات البدنيسة بالوسائل الضرورية لتقييم الطاقات البدنية للرياضيين الممارسين علي أعلى المستويات، وتوفير خدمات طبية على أعلى مستوى مع العمل على وضع شراكة لاستقبال الأطباء المتدربين لاستجابة لرغبة العديد من الأندية الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والمستشارون،

بعد هذه الملاحظات التي أبديناها بمناسبة مناقشة ميزانيات الاتصال والثقافة والشبيبة والرياضة نؤكد يقيننا بأن برنامج الحكومة يتسع للتجاوب مع التطلعات المعبر عنها، وبأن الميزانية هي مجرد أداة لتنفيذ هذا البرنامج وأن الإرادة السياسية هي الوسيلة للنهوض بقطاعات ذات وزن اجتماعي يجعلها معيارا لفعالية الأوراش المفتوحة من أجل الإصلاح والتغيير إن هذا الأمل هو الذي يفعنا الى مزيد من المساندة لحكومة انطلاق التناوب وبالإعلان عن تصويتنا لفائدة هذه الميزانيات الفرعية. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم، شكرا للمستشار السيد محمد بلعباس حسون الذي يحب تدخله، والآن هناك المستشار المحترم السيد عبد إلاله الصوادقة عن فريق الحركة الوطنية لا يوجد سحب تدخله، كذلك هناك المستشار السيد الدرمومي بلحاج لا يوجد في القاعة، الفريق الاستقلالي المستشار محمد الخضوري، تفضلوا لكم الكلمة السيد المستشار محمد الخضوري. آه، إذن انتم الذين احللتم محل السيد بلعباس حسون الكلمة للمستشار السيد محمد... الدكتور الخليفة.

السيد المستشار محمد الخليفة :

بسم الله الرحمان،

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية وبمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي الانتقالي أتشرف بتقديم تدخل يهم مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.

من المعلوم أن الكل يعرف أن قطاع التنمية والموارد البشرية قد عانى من سياسة التقويم الهيكلي السابقة الشيء الكثير وتفرض علينا معاناته الاهتمام به ما دامت حكومة التناوب تؤمن بأن سر التنمية الاقتصادية يكمن في التنمية الاجتماعية، إن التنمية الاجتماعية أساس كل تفهم وعلى وزارة الصحة أن تقوم بدورها الإيجابي سواء فيما يتعلق بالوقاية أو العلاج فالتغطية الصحية والحد من الأوبئة، ومقاومة الأمراض المعدية والقضاء على مسبباتها كل ذلك عامل أساس جدير بالإهتمام وتكثيف الجهود، وإذا كانت الوزارة قد حددت في مشروع ميزانيتها الانتقالية تقويم البرامج الصحية والعمل على تقليص عدد وفيات الأطفال إلى أقصى حد ممكن (الحالة الراهنة 37 وفاة لكل 1000 ألف ولادة حية) والتقليل من وفيات الأمهات وخصوصا بالعالم القروي (307 لكل 100.000 ولادة) والعمل من أجل تحسين التغطية الصحية فإننا نتمنى أن تكلل جهودها بالنجاح حتى يحس المواطنون بأثر الجهود التي تبذلها الوزارة، إن ما تضمنه عرض السيد الوزير أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين حول مشروع الميزانية الانتقالية لوزارة الصحة (برسم 2000 شيء يبعث على الأمل ونأمل أن تحقق خطوة الى الأمام، لأن تحقيق ولوالمشروع يتطلب الكثير، فهل وزارة الصحة وبالإمكانات التي تتوفر عليها تستطيع أن تحقق الدور الإيجابي المنوط بها؟

إن المنظمة العالمية للصحة تجعل معدل ميزانية وزارة الصحة الى الميزانية العامة للدولة لا تقل عن 10٪ وهذا أقل ما يمكن لكي تعمل الوزارة على مسايرة التطور الديمغرافي وإلا فإننا سنرى أن بناء المستشفيات سيتوقف وأعمال الصيانة لن تكون بالشكل المطلوب، إن أي مستشفى ولكي يقوم بدوره الإيجابي فإنه من الضروري أن يشعر المريض داخله براحة نفسية تساعده على العلاج أما إن كانت البنايات والتجهيزات بعضها أكل عليه الدهر وشرب، وبعضها بذلت فيه الأموال لكنه لا يلقى صيانة تحافظ عليه، كما أن التركيز على بعض المستشفيات وخصوصا الجامعية منها يؤدي الى نتيجتين سلبيتين الأولى أن التركيز عليه يكون على حساب المستشفيات الأخرى والثانية أن شعور المواطنين بالاهتمام بها يجعلها هدفا وقبلة مما يحدث خللا في التوازن بين المتطلبات والإمكانات، إن وزارة الصحة ولكي تقوم بدورها الفعال في المجال التنموي تتطلب الاهتمام بمجال التغطية الصحية وبذل الجهد في مجال التأطير الصحي وإصلاح بنياته التحتية والخروج من دائرة التمركز الكبرى ونشر الوعي الصحي في العالم القروي لأن تحقيق هذا يحقق بالتالي الشعار الذي تعمل من أجله الوزارة وهو (الصحة للجميع).

أما فيما يخص التشغيل :

إن الهم الذي يشغل بالنا في الاتحاد العام للشغالين هو الشغل، والحد من كابوس البطالة لأن أي مجتمع يعاني من البطالة صريحة ومقنعة وبطالة من كل المستويات المعرفية، لهو مجتمع صعب عليه أن يكسب رهان التطور التنموي، إن الشباب العاطل طاقة ضائعة بل تعمل البطالة على انحرافها وعلى إصابتها بالأمراض العضوية والنفسية وعلى الوزارة أن تزيد من اهتمامها بمجال الشغل لأن كل عاطل هو طاقة مهدورة وذلك بمحاولة أقناع الفاعلين الاقتصاديين بأهمية التعاون بين الدين ورجال الأعمال الذين بإمكانهم أن يساهموا مساهمة فعالة في التقليص من عدد العاطلين وأن تعمل الحكومة على مد يد العون لإنماء مقاولات الشباب وان تعمل على توجيهها وضبط مسارها ومساعدتها بالقروض بوالبقع الأرضية التي تلبي حاجيات المنطقة، أما في العالم القروي فإن الاعتماد على الظروف المناخية أكد بدون شك نجاعته فيجب التفكير في وسائل تمكين ساكنة العالم القروي من العمل وتخلق بينه وبين الأرض صلة مودة تجعله يحافظ عليها ويرتبط بها.

إن جلالة الملك محمد السادس نصره الله قد أولى اهتمامات كبرى للعالم القروي وماجولات الخير والبركة التي نقوم بها إلا دليل على مدى الاهتمام الذي يوليه جلالته لهذا الجزء من الوطن، لذا علينا أن نتتبع خطاه وأن نفكر في العالم القروي تفكيرا يعطي نتائج إيجابية لأن العالم القروي ليس في حاجة الي التفكير المجرد وإنما الى تخطيط وتطبيق. إننا في الاتحاد العام للشغالين نهتم بكل الطاقات الفعالة وننادي باستغلال هذه الطاقات سواء في المدن أو القرى خدمة للتنمية الوطنية والسير بالبلاد للوصول الى الطاقات سواء في المدن أو القرى خدمة للتنمية الوطنية والسير بالبلاد للوصول الى مستوى يجعلها قادرة على مسايرة الركب في الألفية الثالثة، وإن الحدث لهذه السمة هو الإتفاق 19 محرم 1421 بين الحكومة والمركزيات النقابية والاتحاد العام للمقاولات بالمغرب وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية الى إيلاء عناية خاصة بالبعد الاجتماعي في التنمية المؤكدة على نهج أسلوب الحوار واتخاذ كل الإجراءات الهادفة الى إنعاش التشغيل والرقي بالإقتصاد الوطني وتوزيع الثروة الوطنية بعدالة، إن إجراءات إنعاش التشغيل سواء التكوين الاندماجي أو برنامج التكوين التأهيلي والذي استفاد منه حاملو الشهادات (الاجازة، أو دبلوم الدراسات العليا) أو ما يعادلها- لاتتلائم مع حاجيات سوق الشغل رغم الاتفاقية المبرمة بين وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل ووزارة التعليم على تأهيل 1560 شاب كل سنة كما هو الحال في برنامج تكوين الشباب صعب الإدماج.

وان برنامج التشغيل الذاتي يجد صعوبات كثيرة في التنفيذ بالخصوص الشباب الراغبين في أحداث أنشطة اقتصادية، مع الأبناك والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فإن الجانب المتعلق بمجال المراقبة والعلاقات المهنية والصحة والسلامة وطب الشغل إن زيارة تفتيش لمختلف المؤسسات الخاضعة لتشريع الشغل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، والفلاحة تبين أن الملاحظات التي تتبعها الدوريات التي تتبعها تبقى في كثير من الاحيان حبر على ورق، رغم محاضر المخالفات والجنح ضد المشغلين المخالفين لمقتضيات التشريع الاجتماعي

وقد طلبنا باسم الاتحاد العام للشغالين باعداد دليل خاص يعون التفتيش وطبعه في شكل كتاب، أما في مجال العلاقات المهنية إن دراسة نزاعات الشغل الفردي من بينها شكايات في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، والقطاع الفلاحي والتي مازال الكثير من العمال ينتظرون تسوية وضعيتهم المادية واعادة ادماج المطرودين من مناصب عملهم بعدما تم طردهم منها. معالجة الشكايات الفردية والجماعية، والنقابية وجعلها على طريق لجنة البحث والمصالحة وحتى يجتمع المجلس الأعلى لاتفايات الجماعية المنعقد بتاريخ 6 ماي 1999، تحريك لجنة التشريع ولجنة التحسيس والتكوين والاعلام، والاسراع بالتفاقيتين الجماعيتين في قطاع النسيج والملابس، والثانية بالقطاع الفلاحي.

أما في مجال الصحة والسلامة المهنية وطب الشغل فإننا نطالب بالعمل على:

1. اخراج مشروع مرسوم يتعلق بالحرير الصخري في أقرب الآجال.
2. اخراج مشروع نص قانوني يتعلق بتوسيع جداول الأمراض المهنية من 35 الى 95 وإحالته في أقرب وقت على الأمانة العامة للحكومة.
3. تحسيس سمعي بصري يتعلق بميدان النسيج وصناعة الملابس استنادا لنتائج البحث حول المخاطر المهنية.
4. إعادة دورية تتعلق بالصحة والسلامة المهنية وتوجيهها الى أعوان متفتيشي الشغل وأطباء الشغل.
5. نطالب بتسهيل احداث المصالح الطبية للتشغيل، نطالب تنظيم حملات تحسيسية حول الصحة في العمل، والوقاية من المخاطر المهنية.

أما المجال الاجتماعي للشغيلة :

إن الحماية الاجتماعية للعمال والمأجورين تلعب دورا في قطاعات الضمان الاجتماعي والتقاعد وحوادث الشغل.

1. تحسين التغطية الاجتماعية(لفائدة عمال الصيد البحري) وإن اتفاقية 24 ما 1999 بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوزارة المكلفة بالصيد البحري يجب أن تخرج الى حيز الوجود في أقرب وقت وأخيرا الدفع بالتدابير الرامية الى استفادة الشغيلة من السكن الاجتماعي.

كذلك في الاحتياط الاجتماعي، خلق لجنة إجباريسة التعاضدية للموظفين والجماعات لتتبع لمراحل تنفيذ مقتضيات البروتوكول الاتفاق المبرم بين الدولة والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بعد إصدار القانون رقم 31-99 بالجريدة الرسمية ب7 أكتوبر 1999، وذلك بتعميم انخراط جميع موظفي واعوان الدولة والجماعات الحلية بالتعاضديات، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم، أطلب من محرري المحضران ينقلوا التدخل الخاص بالتشغيل الى المجال الذي كان يجب ان يتم فيه الآن ننتقل الى المستشار المحترم الدكتور محمد الخضوري عن فريق الاتحاد الاشتراكي.

السيد المستشار محمد الخضوري :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي نتدخل لابدأ رأينا فيما يخص الميزانية ديال الشطر الثاني من السنة 2000. لقد اختارت حكومة التغيير أن تكون حكومة اجتماعية، لكن هذا الاختيار لم يكن ترفا، حيث إن القطاعات الاجتماعية ببلادنا عانت من الأقصاء والإستنزاف لعقود متوالية نتيجة الاختيارات والسياسات اللاجتماعية التي أدت الى مغرب يسير بسرعتين، مغرب تتحدث عنه الإحصائيات بكون الأمية تمس أكثر من نصف سكانه، ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين الذي لم تعد فيه الأمية تعني جهل القراءة والكتابة، مغرب أصبح فيه التعليم والتكوين لا ينتج إلا الشهادات التي لا تربط شبابنا بمحيطه الإقتصادي، ويجدون أنفسهم عرضة للتعطيل وهم كلهم طاقات تضيع

في الاعتصامات والإضرابات عن الطعام، بدل المساهمة في الإنتاج الوطني، مغرب يموت فيه الفقراء في صمت أمام أبواب المستشفيات لغياب التغطية الصحية اللازمة، ويمتون لأسباب طبيعية وتافهة بالبادية لغياب التأطير الصحي والبنات التحتية، ولامجال للحديث عن الثقافة وغياب التصور الثقافي الشامل الذي يصون هويتنا المغربية ومرجعيتنا العربية الإسلامية، إنها صور للمغرب العميق الذي ظل صامتها لعقود في صبر وجلد معروف لدى المغاربة، لكنة انفجر في النهاية باتجاه البحر عبر قوارب الموت .

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إنها صور البؤس والتخلف والفوارق واليأس التي خلفتها السياسات اللااجتماعية المتلاحقة، وهي الصور التي اختارت حكومة التغيير تغييرها مسلحة بالإرادة والشجاعة والحزم ومعولة على وعي الشعب المغربي الذي سيكون أكبر سند لإنجاح هذه التجربة، ولقد اتضحت الآن الملامح الأساسية التي اختارتها الحكومة لانجاز التنمية، رغم الإكراهات العديدة التي واجهتها الحكومة في إنجاز عملية الإصلاح، وعلى رأسها مقاومات المستفيدين من الوضع السابق، ومحدودية الإمكانيات والمديونية والجفاف، وتتجلى هذه الملامح في فتح الأوراش الإصلاحية الكبرى وفق منهجية شمولية متكاملة تأخذ بعين الإعتبار التنمية الاجتماعية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي ستؤهل البلاد لخوض غمار المنافسة في زمن العولمة. ومن هنا فإن اختيار إصلاح التعليم ببلادنا يعتبر المدخل الإستراتيجي لمواجهة التحديات المطروحة عبر تأهيل العنصر البشري للعب الأدوار المنتجة التي تتطلبها الظروف المحلية والجهوية والعالمية.

ولعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حظي برعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وبإجماع وطني بداية مؤسسة لهذا التوجه الشمولي في الإصلاح عبر ملاءمة النظام التربوي مع المحيط الاقتصادي، وإعادة هيكلة وتنظيم أطوار التربية والتكوين، والرفع من جودتها مع عدم إهمال الموارد البشرية العاملة بالقطاع بتحفيزها وإتقان تكوينها، وتحسين ظروف عملها، ومراجعة مقاييس توظيفها وتقويمها، وترقيتها، ونحن نسجل السرعة الإيجابية التي بلورت بها الحكومة مضامين الميثاق فيما يخص الرفع من وثيرة التمدرس بنسبة 20٪، والتهييء الجدي للترسانة القانونية والتدابير التنظيمية التي ستترجم مبادئ وأهداف هذا الميثاق إلى أرض الواقع رغم ما ستتطلبه من تحملات مالية ستكون جد مكلفة للميزانية العامة. وهنا لابد من التنويه بالتزام الحكومة بالرفع سنويا من قيمة هذه التحملات بنسبة 5٪. كما أنه لا يمكن الحديث عن التعليم والتكوين دون التطرق الى ما للتعليم العالي والجامعة من دور حضاري وتنويري في المجتمعات الحديثة، بل إن تشجيع البحث العلمي والدفع به الى أبعد الحدود أصبح تحديا تتنافس فيه الدول وتعلق عليه آمال تقدمها، ونحن إذ نسجل القصور الواضح في دعم الجامعة والبحث العلمي ببلادنا فإننا نشجع التحسن الحاصل في هذا الإتجاه منذ سنتين حيث وصلت الاعتمادات المخصصة لهذا الدعم إلى 70 مليون درهم بدل 2.5 مليون درهم، إلا أنه رغم هذا التحسن الذي نقدر مجهود الحكومة بخصوصه، فإننا نرى أن قطاعا استراتيجيا يهم مستقبل بلادنا مثل هذا القطاع لابد من بذل المزيد من الجهود لدعمه وتقويته، ولابد كذلك أن نشير على أن الأوضاع الاجتماعية ببلادنا تتميز بضغط كبير على كل المستويات، وهذا بفرض تعاملا رزينا وتفهما يأخذ بعين الإعتبار المصالح الوطنية نظرا لدقة المرحلة وإكراهاتها.

ولعل هذا ما تم التعبير عنه بكل حكمة ووطنية من خلال البعد الرمزي والإجتماعي والتضامني لاتفاق 19 محرم وذلك بتفهم من الحكومة ونضج من كل الأطراف والأساسي الآن، وفي المرحلة المقبلة على الخصوص، هو صيانة روح هذا الإتفاق وتفعليه بالحوار المستمر البناء، وتأكيد المكاسب الاجتماعية، وكذا التعامل بجدية مع الملفات الثقيلة التي تؤجج التوتر الاجتماعي وعلى رأسها البطالة، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية التي تحتاج الى اهتمام بالغ كالمعاقين عبر إخراج الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، دون إغفال المرأة التي تشكل نصف المجتمع الذي لا غنى عنه في التنمية الحقيقية لذلك وجب التسريع بإدماجها والاهتمام بقضاياها المختلفة والتي هي قضايا المجتمع برمته، وعليه فإننا نثمن قرار السيد الوزير الأول بخلق لجنة للنظر في إصلاح مدونة الأحوال الشخصية واقتراح تعديلات عليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن سياق الحديث عن التعليم والجامعة والبحث العلمي يدفعنا للحديث عن قطاع لا يقل أهمية في تكوين الشباب وتأطيره وإشاعة القيم الحضارية النبيلة وسط المجتمع، وهو قطاع الشؤون الثقافية. لقد عانينا لعقود خلت من غياب تصور ثقافي واضح ببلادنا وكان الارتجال والتلفيق هو الغالب على الممارسة الثقافية، مع مالهذا القطاع من خطورة فيما يتعلق بصيانة هوية الإنسان المغربي وتربية ذوقه، لكننا اليوم نلمس تغييرا جذريا في التعامل مع هذا القطاع الحساس، فقد بدءنا نلمس وجود استراتيجية في المجال الثقافي وتصورا واضحا للنهوض بالقطاع عبر إشراك الفاعلين والمهتمين وذوي الاختصاص وهذا ينم عن الأهمية التي تطعيها حكومة التناوب لرعاية المستوى الثقافي ببلادنا وحمايته. وهكذا فقد لاحظنا خلال السنيتن المنصرمتين اهتماما جديا بصيانة الاثار ومعالم التراث الثقافي المغربي، وخلق فضاءات وهياكل ثقافية عصرية نذكر منها: المكتبة الوطنية والمتحف الوطني، والمسرح الوطني، وأكاديمية الفنون الموسيقية والرقص، والمتحف الوطني للفنون المعاصرة وهي شبكة حديثة ستمكن شبابنا من التعبير عن مواهبهم وقدراتهم الإبداعية وستغطي حاجيات بلادنا في مجال التراث والفنون وتنمي قدراتها الفنية والعلمية والاقتصادية.

كما أن نتائج مهمة برزت على مستوى التنشيط الثقافي عبر شبكة من المهرجانات الفنية والثقافة التي أعطت إشعاعا تمينا لبلادنا دوليا ووطنيا، وشكلت إمكانية للتنمية المحلية بشراكة فعالة مع الجماعات المحلية والفاعلين، دون إغفال التشجيع المهم الذي حطي به مجموعة من الفنانين والمثقفين ببلادنا، كل هذه النتائج تحققت مع ترشيد في النفقات وحسن التدبير، وذلك بفضل العمل المعقلن وإصلاح وإعادة هيكلة الإدارة الثقافية على المستوى المركزي والمحلي وتشبيب الأطر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الستشارون،

لن أحتاج الى إبراز مالصحة المواطنين والمجتمع من تأثير على التقدم والتنمية، ولهذا فإن النظرة الاجتماعية في الجانب الصحي أساسية ومهمة، وعليه فإن تعميم التغطية الصحية بشكل أكثر توازنا أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى وخاصة بالعالم القروي الذي لازال في أمس الحاجة الى التجهيزات الطبية الأساسية والأطر الصحية، إننا ننوه بالرفع من ميزانية التسيير إلى 11٪، وبنهج سياسة ترشيد النفقات، ولكننا بالمقابل نطالب بتطوير الإدارة وإصلاح هياكلها وإعطاء التسيير الذاتي المتقدم بالنسبة للمستشفيات الجهوية وإشراك المنتخبين في التسيير مع عدم إغفال الشغيلة الصحية وتحسين ظروفها المادية والمعنوية والاهتمام بترقيتها الداخلية. كما نحيي إنشاء مجموعتي كليات الطب والمستشفى الجامعي بمراكش وفاس ونحث على الإسراع بافتتاحهما ولكننا ندعو الى بدء العمل بالمستشفيات في انتظار انطلاق العمل بالمستشفيات الجامعية الجديدة. ونحيي الحكومة كذلك وبشكل خاص علي السياسة الوقائية التي انتهجتها والتي أعطت نتائج جد هامة فيما يخص الأمراض المعدية. ونحن إذ نقدم ملاحظاتنا هذه على وعي بمحدودية الإمكانيات بالنظر الى الخصاص الكبير والمتطلبات الضخمة للقطاع، ولذلك فنحن نساند الرفع من ميزانية الوزارة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يلعب قطاع الإعلام والإتصال دور استراتيجيا في مسلسل التنمية، ومع ماتعرفه الثورة التكنولوجية في هذا الميدان فقد أصبح من المستعجل وضع خطة لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة كأولوية في البرنامج الحكومي، وإذا كان قطاع الاتصال قد عرف تحررا وانطلاقا يبشر بالمزيد، فإن الإصلاح يجب أن يشمل بشكل ملح كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزة ومختلف وسائل الإعلام الجديدة. إن هذا الإصلاح يفرضه الشعب المغربي المتطلع لإعلام الحداثة والديمقراطية والتطور في بداية القرن الواحد والعشرين الذي يجب أن يتأسس على قواعد التحرر المتقن والمنظم والتطوير الذي يؤهل

القطاع السمعي البصري لمواجهة المنافسة مع توفير حد أدنى من الإستقلالية وابتكار مبادرات جديدة في التمويل، وكل هذا لن يعطي أكله إلا برعاية رجال الإعلام وتكوينهم وتحفيزهم وخلق الحرية اللازمة لعملهم مع تطهير القطاع ممن لا علاقة له بالمجال، أما على مستوى قطاع الشبيبة والرياضة، فإن مجهودا كبيرا لازال ينتظر الحكومة للاهتمام بالشباب والطفولة عبر توسيع شبكة دور الشباب والمرافق الرياضية والنوادي والمنشآت الترفيهية التي لازالت الحاجة ماسة إليها بالمدن فأحرى البوادي ولعل المخطط الخماسي سيكون فرصة للإهتمام بهذا القطاع أكثر إضافة إلى أملنا الكبير في أن يستضيف المغب كأس العالم 2006 الذي سيكون فرصة ثمينة لتحقيق نقلة تنموية واعدة لابد وأن يكون لها تأثيرها على ميدان الشباب والرياضة كما على قطاعات أخرى.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

ما أكثر الأوراش المفتوحة، والطموحات المبتغاة في عهد حكومة التغيير، وإن انتظاراتنا منها أكبر من الإمكانيات المتاحة لها، ولكن دعم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وسند الشعب المغربي سيكون بحول الله أكبر طاقة تستمد منها الحكومة قوة التغيير والإصلاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد الرحمان أوشن عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، من المنتظر أن نتوقف عن الساعة الثانية إن شاء الله بعد الزوال ونبتدئ في الساعة الثانية والنصف.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بمساهمة فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية الداخلة في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية للنصف الثاني من سنة 2000، وستكون هذه المساهمة عبارة عن بعض الأفكار والملاحظات والمقترحات بهدف تعميق وترسيخ الايجابي في السياسة الحكومية في هذه القطاعات وإثارة الانتباه الى السلبي قصد العمل على تخطيه وتجاوزه.

ففي ميدان التعليم :

إن الحديث عن هذا القطاع لن يتم إلا في ضوء المعطى الجديد المتمثل في إقرار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي أحدثها الملك الراحل المغفورله الحسن الثاني وواصل دعمها جلالة الملك محمد السادس ولأول مرة بعد محاولات سابقة لميثاق وطني للتربية والتكوين فرغم تسجيلنا لبعض الملاحظات بشأنه سيما على مستوى شكله فإنه يبقى في الحقيقة انجازا هاما، ذلك أنه لأول مرة يتم توسيع دائرة المشاركة في صياغته لتشمل كل الأطراف أحزابا سياسية، ونقابات، ومجتمع مدني، وعلماء، ورجال التعليم، وشخصيات أخرى، ولأول مرة كذلك يتم استخراج النتائج واقتراح الحلول انطلاقا من رصد دقيق وجريء لواقع التعليم وانطلاقا أيضا من دراسات ميدانية وأخرى مقارنة مع تجارب لبلدان يمكن اعتبارها مثالا يحتدى به. فبالاطلاع على مضامينه يتبين مدى الخلل الذي يشكو منه هذا القطاع سواء علي مستوى الهياكل والبرامج والمناهج أو على مستوى النتائج حيث كانت بعض مؤشراته كافية لدق ناقوس الخطر، وإذا كان خذا الميثاق قد أتى متأخرا فهو من باب عسى أن تكرهو شيئا وهو خير لكم، إذ أن إقراره في ظل المناخ الجديد المتميز بوجود حكومة التغييروالانقاد، يجعلنا نستحسن هذا التأخر، فعلى الأقل أنها ستضمن مباشرة تطبيق مقتضياته وتنفيذ توصياته وتجنيبه نفس مصير توصيات المناظرات الوطنية السابقة التي تم إقبارها. ومن باب الموضوعية والإقرار بالواقع نسجل أن القائمين على شؤون التعليم بأسلاكه الثلاثة قد باشروا مبكرا

أوراش الإصلاح حتى قبل اقرارها من طرف الميثاق وهو أمر طبيعي طالما أن الميثاق نفسه انطلق في مضمونه من هواجس وتطلعات ومشاريع الوزارات المشرفة على القطاع. ففي ميدان التعليم الأساسي فإن ماتحقق من تقدم في مختلف جوانبه إذا كان أمرا يستحق منا التنويه، سواءا على مستوى إلزامية التعليم وتعميمه خاصة بالعالم القروي أو على مستوى محو الأمية أو الحد من مسلسل الهدر وتخفيض سن التمدرس إلى 6 سنوات وتنمية شبكة المدارس والإعداديات فإننا بالمقابل نلفت الإنتباه إلى ضرورة إرفاق هذا بتوسيع الشبكات الداخلية ودورالطالب والطالبة وتعميم شبكة النقل المدرسي مما سيساهم أيضا في تحقيق مبتغى التعليم وبخصوص الإهتمام بالموارد البشرية وتحسين وضعيتها والرفع من مردوديتها، فإننا نسجل بارتياح العلاقة الجديدة التي بدأت تنتظم بين الوزارة والفرقاء الاجتماعيين بالقطاع، قوامها الديمقراطية والتفهم المتبادل، وأسلوبها الحوار الدائم الحاد والمسؤول، ولعل ماتم التوصل إليه من نتائج سواء في إطار الحوار الاجتماعي مع الحكومة أو في إطار الحوار القطاعي، لهي مكاسب وجب توفير المناخ الملائم للحفاظ عليها، ومساهمة الجميع في إيجاد الوسائل لتنفيذها. إن اهتمام الوزارة برجال ونساء التعليم يتجلى أيضا في أسلوب التعاطي مع رغباتهم خاصة في الجانب المتعلق منها بالتعيينات والإنتقالات، إذ بدأنا نلمس الشفافية في تدبيرها، ومراعاة الأوضاع الخاصة الاجتماعية والنفسية والصحية للمعنيين، وما إجراء الحركة الانتقالية الاستثنائية لخير دليل علي هذا الاهتمام.

أما بخصوص التعليم الثانوي والتقني :

فإن أول ملاحظة نثيرها في هذا الشأن هو مستوى الشفافية الذي بلغته الوزارة في تدبير شؤونها المالية والإدارية وفي العلاقة مع العاملين بها. كما نسجل الارتفاع الذي عرفته نسبة الوافدين على التعليم الثانوي من 40 في المائة الى 47.5 في المائة ونستغل المناسبة لدعوة الوزارة على تجاوز منطق النسبية في نظامنا التربوي المستقبلي. كما نسجل بارتياح الزيادة التي حصلت في قيمة المنحة المخصصة للتلاميذ الداخليين،

إن وزارة التعليم الثانوي والتقني اجتهدت في تحقيق منجزات إضافية من بينها إحداث مركز جديد للأقسام التحضيرية بمكناس وإقامة المتاحف التعليمية الجهوية، وتحسين وتيرة التواصل الداخلي، وتوسيع مجالات الشراكة، والارتقاء بالمكتبات الى مراكز للتوثيق والاعلام. ومما يسجل لها أيضا أنها عززت اللامركزية واللاتركيز في تدبير القطاع من خلال إحالة مهام التدبير المالي الجهوي الى الأكاديميات، ومهام تنظيم الحركتين الانتقالية والادارية والتكوين المستمر على الصعيد الأكاديمية، ويعتبر قانون إحداث الأكاديميات الجهوية المصادق عليه من طرف البرلمان في الدورة الاستثنائية، عنصرا إيجابيا يعزز هذا التوجه. كما نلاحظ اعتماد الوزارة أسلوب التواصل الدائم مع شركاءها، وتجلى ذلك في تنظيمها للملتقى الوطني الأول لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ بالثانويات بمراكش خلال شهر أبريل الماضي. إن حوسبة جل الثانويات وربطها بالنيابات والأكاديميات ومن تم بمراكز الوزارة وربط الثانويات بشبكة الانترنيت، وانعاش التعليم التقني وربطه بمتطلبات الادماج، وإعادة هيكلية التعليم الاصيل وتوسيع دائرته، وإدماجه في المنظومة الربوية العامة للوزارة، كلها أوراش ضخمة لا يمكن الاستهانة بأهميتها ولا الإستخفاف بحجم المجهودات المبذولة من أجل خروجها الى حيز التنفيذ.

وبخصوص التعليم العالي والبحث العلمي:

فقد عرف بدوره تطورا ملموسا سيما بعد الاصلاحات التي تم اقرارها وبعدما تم اقرار القانون الخاص بتنظيم هذا القطاع. وأبرز ما يستحق منا التنويه والتشجيع هو الشروع في الإهتمام بقطاع البحث العلمي الذي ظل مغيبا ولم يول المكانة التي يستحقها ليس لارتباطه فقط بمنظومة التعليم العالي وإنما أيضا لما له من دور حاسم في العملية التنموية، فبه ومن خلاله تقاس مكانة ومستوى تطور البلد، فلأول مرة يتم تخصيص بند في ميزانية الاستثمار لهذا القطاع، ورغم التقدم الحاصل فإننا ندعو الى المزيد من الاهتمام والدعم لهذا القطاع وإتخاذ التدابير الملموسة من أجل ذلك.

- كما نؤكد على توسيع شبكة الجامعات والكليات والتعجيل بإخراج مشروع إحداث أنوية جامعية ببعض المدن كالناظور، تازة وآسفي.
- التعجيل باخراج المراسيم التطبيقية للقانون الخاص بتنظيم التعليم العالي.

- الزيادة من حصة المنح والرفع من قيمتها وإعادة النظر في معايير توزيعها بالشكل الذي يحقق المزيد من العدالة الإجتماعية.

- تصفية الأجواء الأمنية بالمؤسسات الجامعية وإزالة عناصر التوتر بها.

وفي ختام هذا المحور المتعلق بالتعليم، لا يفوتني التأكيد على أن هذه القضية هي مسؤولية الجميع، والجميع مطالب بالمشاركة، افرادا وجماعات محلية وقطاعات حكومية، طالما أن قضية التعليم هي قضية وطنية ترقى على كل الحسابات كيفما كان نوعها.

وفي قطاع التنمية الإجتماعية :

لا يسعنا إلا أن نسجل بكل تقدير وإعجاب الاهتمام الملكي لهذا القطاع سواء في خطبه ورسائله أو في إشرافه المباشر على عدد من الأوراش كحملة التضامن ضد الفقر وتوزيع ريعها علي المستفيدين المحتاجين، وما غجره ذلك من حماس منقطع النظير لدى المواطنين، ينضاف الى هذا الرأسمال الثمين الذي وفره لنا جلالته مبادرة خلق قطاعات متخصصة في المعاقين والتضامن والأسرة، والطفولة والمرأة والتي نأمل أن تعزز الاعتمادات المالية المخصصة لها بما يتناسب وحجم المهام الملقاة علي عاتقها غير المحكومة..... هذه المسؤولية الغير المحكومة لا بالزمن ولا بأي لفظ سياسي، فما دام هناك معاقين لم تشملهم عملية الرصد والاحصاء، ومادامت شوارعنا تعج بالمشردين والمتسولين من الاطفال والمسنين، ومادامت وضعية المرأة مرتعا للاستغلال المزدوج وعرضته للعنف ولشتى أنواع الممارسات الحاطة من كرامتها، مادام كل هذا قائما فلا يمكن أن يهدأ لنا بال ويرتاح لنا ضمير، إلا أن كفاءة القائمين على هذه القطاعات ووطنيتهم تجعلنا نومن برسم صورة أفضل لها في المستقبل.

وفي قطاع الشبيبة والرياضة نود أن نركز بالأساس على الخصاص الذي يعاني منه هذا القطاع على ستوى التجهيزات الأساسية، سواء منها الخاصة بتسيير مصالحها الخارجية كالمندوبيات التي تفتقد أحيانا الى تأطير كاف أو الخاصة بتلبية حاجيات ومتطلبات الشباب كدور الشباب التي لا يتوفر المغرب على العدد الكافي منها أو الملاعب والقاعات الرياضية خاصة بالعالم القروي، وهنا لابد أن نذكر بمشروع وزارة الشبيبة والرياضة الذي يهدف الى توفير دار للشباب بكل جماعة والذي اصطدم بعجز أغلب الجماعات المحلية على الوفاء بإلتزاماتها في هذه الشراكة مما يستدعي من الوزارة البحث عن صيغ أخرى لدعم التجهيزات الرياضية ببعض الجماعات غير القادرة على مسايرة متطلبات هذه الشراكة، ولا يفوتنا أن نسجل أن الدعم الذي تقدمه الوزارة للجمعيات والاندية الرياضية يعتبر دون مستوى ما تتطلبه تلبية حاجياتها، إذ أن هزالة الدعم ينعكس سلبا على مستوى عطائها بل أنه يؤدي في كثير من الأحيان الى عجزها عن متابعة المسير. إلا أن هذا الواقع بسلبياته لا يمكن أن يحجب هنا الرؤية الموضوعية والإعتراف لهذه الوزارة ولمسؤوليها بما بذلوه ويبذلونه من مجهودات منذ سنتين وذلك ما يتجلى في برامجها الطموحة وفي توسيع دائرة المشاركة في صياغتها ومن ذلك نذكر باللقاء التشاوري الذي نظمت الوزارة شطره الأول السنة الفارطة وتعتزم اتمام شطره الثاني هذه السنة ويتعلق الأمر بإشراك الجمعيات الشبابية والتربوية في صياغة المشروع النهائي للقانون المنظم للعمل الجمعوي، كما لا ننكر المجهودات التي تبذلها من أجل توسيع قاعدة الجمعيات المستفيدة من التخييم، وتوسيع البنيات التي تهم هذا المجال، وما يسجل لها كذلك الدور المركزي الذي تلعبه الى جانب كل أجهزة الدولة من أجل دعم ترشيح المغرب لتنظيم كأس العالم 2006، ويعتبر إنجاز ثلاث مركبات رياضية كبيرة، وثلاث مسابح مغطاة مجهودا يدخل ضمن تعزيز البنيات التحتية في المجال الرياضي.

أما في قطاع الثقافة :

فهو من أهم القطاعات بالنظر لأهمية الأدوار الموكولة إليه، لارتباطها بمسؤولية الحفاظ على مقومات الشخصية والهوية الوطنية، ولدورها المتعلق بتربية المواطنين وتعريفهم بثراتهم وبغنى وتعدد مصادره، فهي أجمالا المسؤولة الأولى في الحفاظ على الرأسمال الرمزي للمغاربة وتطويره وإغفاءه، ولن نبالغ إن أكدنا أن من يتحملون مسؤولية التسيير في هذه الوزارة أبانوا عن جدارتهم واستحقاقهم بهذا التشريف، إذ أن الأسلوب الشفاف المنتهج على مستوى التسيير وترشيد النفقات ليعبر عن نية أكيدة في النهوض بهذا القطاع سيما

بعد أن عرف الإعتماد المرصود له زيادة مهمة. إننا نسجل بارتياح انفتاح الوزارة على الجماعات المحلية فيما يتعلق بتشييد دور الثقافة وننبه في الآن نفسه إلى الأخذ بعين الاعتبار وضعية الجماعات التي لا تتمكن من الألتزام بمقتظيات هذا النوع من الشراكة لإنعدام الإمكانيات لديها، إن إنشاء المختبر الوطني لمعالجة المخطوطات بفاس أمر جدير بالتقدير آملين أن تتلوه مبادرات بالمدن التاريخية الأخرى، كما نهنئ المسؤولين على أسلوب الشفافية المعتمد في دعم الفرق المسرحية وكذلك المجهود المبذول من أجل تعميم الإستفادة من الأنشطة الثقافية على مختلف مناطق البلاد، ونعتبر أن البرنامج المكثف للمهرجانات الوطنية والولية الذي تنظمه الوزارة أمر إيجابي لما له من دور في تنمية إقتصاد البلاد. لكن بالرغم من هذه الملاحظات الايجابية التي سجلناها على هذا القطاع فإنها لا تمنع من لفت انتباه المسؤولين بالوزارة الى عدد من المشاكل التي يشكو منها القطاع والتي من شأن تجاوزها أن يسهم في المزيد من البناء والتطوير، وإن كنا نعلم أن ذلك لن يتم إلا بتدخل قطاعات حكومية أخرى بحكم علاقتها بالموضوع، وبهذا الصدد نسجل بإيجاب روح التنسيق الذي بدأ يسود بين الوزارة والقطاعات الحكومية والقطاع الخاص والذي يجب أن ينعكس إيجابيا على مجمل الاشكالات والتحديات المطروحة على وزارة الثقافة التي لا يمكن لها القيام بها مهما بلغت ميزانيتها ومنها صيانة وترميم المآثر التاريخية الآيل أغلبها للسقوط والاندثار، تطوير التراث الشعبي وجعله يستفيد مما أصبح يتيحه تطور العلوم والتكنولوجية، الاهتمام بالثقافة الامازيغية وإنشاء مراكز للدراسات والتوثيق لها. والمزيد من دعم الكتاب.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

تلكم أفكار وملاحظات ارتأينا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي أن نساهم بها في هذه المناسبة والتي لا نعتبرها فرصة لدراسة الارقام والاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة أو تلك بقدر ما نعتبرها محطة لاطلاع المسؤولين الحكوميين بهذه القطاعات انطلاقا من موقعنا كممثلين للامة عن واقع حالها وعن طموحات المواطنين بخصوصها. وكخلاصة لهذه المساهمة المتواضعة يجدر بنا أن نعيد التأكيد مرة ثانية على أن الأرقام مهما كان حجمها لم تكن ولن تكون هي الكفيلة ولا الضمانة لاستنهاض الوضع ولاهي القادرة رغم أهميتها على إنجاز النقلة النوعية التي ينتظرها الشعب المغربي، وإنما نعتبر أن معطيات المرحلة المتميزة بالتجاوب الخلاف بين عاهل البلاد ومختلف مكونات المجتمع وما يتيحه ذلك من استقرار وأمن وطمأنينة هو الكفيل بإبراز مكونات شعبنا وما يزخر به تاريخنا وحضارتنا من قيم نبيلة ومثل سامية نعتبرها الرس مال الثابت لهذه الأمة والتي يجب حسن استثمارها لفائدة حاضر ومستقبل أبناء هذا البلد الأمين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار الذي تضامنت معه الرئاسة واستعمل 5 دقائق زايدين، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد حميد كوسكوس.

السيد المستشار حميد كوسكوس :

تدخل المستشار حميد كوسكوس من فريق جبهة القوى الديمقراطية في محور القطاعات المندرجة ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لمناقشة بعض القطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وقبل أن أعرض بعض آراء فريقنا في هذه القطاعات لابد من الإشارة الى أن هذه اللجنة تختص بعدة قطاعات اجتماعية لها أهميتها جميعا ويصعب في دقائق معدودة المخصصة لهذه المناقشة التطرق لكل هذه القطاعات ولكل المشاكل التي تعيشها، لذلك سنكون مضطرين للاختصار الشديد وانتقاء بعض القضايا التي تستأثر باهتمامنا أكثر، ولذلك أيضا سوف لن نتطرق بتفصيل

للمجهودات التي تبذلها الحكومة في كل هذه القطاعات، وهي مجهودات نثمنها وندعمها ونأمل في المزيد نحو الأفضل. ففي قطاع التعليم، بمختلف أسلاكه، لابد من الإشارة الى الاجماع الذي حصل في اللجنة الوطنية للتربية والتكوين التي شكلها جلالة الملك الراحل طيب الله ثراه ودعم أشغالها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده عبر قراره السامي بإحالة الميثاق الوطني للتربية والتكوين على البرلمان على شكل مشاريع قوانين التي دعمها فريقنا بعد إدخال التعديلات التي رأيناها ضرورية في فرق الأغلبية.

وما نود التأكيد عليه في هذا المجال هو ضرورة التطبيق السليم لهذه القوانين والعمل على تعميم التعليم فعليا مع توفير تكافؤ الفرص بين كل أبناء الشعب ليس فقط للولوج للتعليم ومحو الأمية بل أيضا بالنسبة لجودة التكوين والاستعداد لولوج سوق الشغل، ونثير مشكلة تكافؤ الفرص لأنه مازالت هناك فوارق صرخة بين الحواضر والعالم القروي، فالأمر لا يتعلق فقط بتوفير الأقسام الدراسية، بل أيضا بالعوامل المساعدة والمصادر الأخرى للتكوين مثل المكتبات والأنشطة الموازية. إننا اليوم نعيش عصر المعلوميات، والمجهودات التي تبذلها الحكومة للتكيف مع هذا العصر لا يمكن نكرانها، غير أن هذه المجهودات بقدر ما هي عنصر إيجابي بقدر ما تشكل عنصرا آخر من عدم التكافؤ، حيث أن استعمال المعلوميات مازال مقتصرا على عدد محدود من المؤسسات مما يجعل تلامذتها يأخذون تكوينا إضافيا يحرم منه تلاميذ مؤسسات أخرى، وفي هذا الإطار فإننا نعتقد في أهمية وضرورة إنتاج أقراص مضغوطة تتضمن معطيات ومعلومات تهم كل المستويات الدراسية على حدة، وتسهيل تداولها في الاستعمالات المنزلية لتكون بمثابة مراجع توسع من مستوى التكوين ومن آفاق التلاميذ، ونعتقد أنه من المفيد التفكير في إنشاء قناة تلفزية موضوعاتية تختص بقضايا التربية والتكين، كما سيكون من المفيد، بل من الضروري أن تقدم الوزارات الثلاث، خدماتها للتلاميذ والطلبة عبر شبكة الإنترنيت التي أصبح استعمالها يتوسع بالتدريج في بلادنا مع العمل السريع لربط المؤسسات التعليمية بهذه الشبكة حتى يتم تعميم الاستفادة منها.

أيها السادة المحترمون،

عرف قطاع الصحة تطورا إيجابيا في السنوات الأخيرة، ونعتبر أن الاستراتيجية الجديدة لوزارة الصحة تسير في الاتجاه الذي نتوخاه، ونسجل اهتمام الوزارة بمختلف المشاكل المطروحة في مجال الصحة والعمل على تدارك النقص الكبير وبشكل خاص في العالم القروي وتصحيح الفوارق بين المدن والقرى من جهة، وبين المناطق والجهات من جبهة أخرى. ورغم المجهودات المبذولة، فإن هذا القطاع كباقي القطاعات الاجتماعية مازال يعاني من عدة مشاكل تؤثر سلبا على صحة لمواطنين، ولسنا بحاجة الى تكرار ما أصبح الجميع يعترف به وضمنهم وزارة الصحة نفسها، نريد فقط أن نسجل بعض الملاحظات على هذا القطاع لأجل تطويره لتلبية الحد الأدنى من الخدمات الصحية، إننا نعتقد ان المشكل لا يكمن فقط في قلة البنايات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية ومستوصفات، بل أن المشكل الأكبر هو نوعية الخدمات الصحية المقدمة في هذه المؤسسات ودرجة تأطيرها بالأطباء والممرضين. ففي العالم القروي بذل مجهود لتقريب المراكز الصحية والمستوصفات للمواطنين، لكنها في الغالب لا تقدم سوى خدمات أولية وتفتقر لأبسط التجهيزات، وللعنصر البشري الذي يمكن أن يقدم هذه الخدمات، كما أن المستشفيات تعاني من قلة الأطباء المتخصصين وتقادم التجهيزات الصحية ومنها وسائل الفحص، التي تجاوزها العصر أمام التقدم الكبير في هذا المجال. مما يضطر المرضى للجوء للقطاع الخاص الذي أصبح يفرض أثمانا ليست في متناول سوى قلة قليلة من المواطنين، وينبغي أن نضيف سوء المعاملة التي سمارها بعض أعوان الصحة العمومية بدءا بإهمال المرضى الى سرقة الأدوية التي يأتون بها من الصيدليات الخاصة، وكثيرا ما يكون السبيل الوحيد للحصول على حد أدنى من العناية هو دفع الرشوة الذي ينبغي الاعتراف بانتشارها الواسع في كل المؤسسات الصحية للدولة.

السيد الرئيس،

أيها السادة المحترمون،

تبذل وزارة الثقافة في عهد التناوب جهودا لا يمكن لنا سوى دعمها، ذلك أن هذا القطاع ظل مهمشا لسنين طويلة، ونحن نعتقد في فريق جبهة القوى الديمقراطية أن الثقافة ليست مجرد ترف أو هي

قضية تهم الحياة اليومية للإنسان المغربي وهويته الوطنية والحضارية، لذلك فنحن نعتقد في أهمية بلورة وتطبيق استراتيجية لإدماج الثقافة في التنمية الشاملة والمستديمة. وينبغي الاعتراف بأن وزارة الثقافة، من خلال جهودها وبرامجها المستقبلية تسير في هذا الاتجاه. فقد تبين من خلال مشروع ميزانية وزارة الثقافة الذي تدارسناه بالجدية اللازمة، أن هناك عملا جديا لتحقيق تحول ملموس في الاهتمام بالشأن الثقافي. إننا نسجل لوزارة الثقافة مجهودها التشريعي الهام لتنظيم هذا القطاع بدءا بإعادة النظر في تنظيم واختصاصات الوزارة لتتماشى مع ماطلبات العصر وحاجيات البلاد وحقوق المواطن المغربي في استهلاك الثقافة يلبي حاجة ملحة مافتئت مختلف الفعاليات تطالب بها، كما ينبغي أن يوازيه مجهود لتجهيزها بالكتب والمراجع وكذا لاستعمال المعلومات لاندماج في روح العصر حتى لا تظل هذه الدور مجرد بنايات لا تقدم لروادها ماهم بحاجة إليه. بقي أن نشير الى أن الوزارة مدعوة لبذل المزيد من الجهود على مستوى الاهتمام بالآثار والمباني التاريخية والعمل على صيانتها وجعلها أداة للتثقيف وليس مجرد أماكن سياحية وذلك بتنشيطها ثقافيا وتوفير مطويات تعرف بها ووضع مرشدين مختصين يقدمون معلومات تاريخية حقيقية وليس خرافات، كما هو الحال حاليا، ويرتبط بحقل الثقافة قطاع الاتصال الذي هو إحدى قنوات الاستهلاك الثقافي، هذا القطاع أيضا عرف تطورات إيجابية في المدة الأخيرة، إذ نسجل مجموعة من المبادرات التي تسير في اتجاه تطوير الإعلام ببلادنا، وبشكل خاص تعيين مدراء جدد في كل من وكالة المغرب العربي للأنباء والقناة الثانية والأولى مما خلق أجواء جديدة تواكب العهد الجديد الذي نعيشه منذ حوالي سنة، إننا ندرك حساسية هذا القطاع الذي تم تدبيره بشكل خاص لمدة طويلة ونتفهم صعوبة القيام بتغيير جذري في ظرف وجيز، غير أنه قد آن الأوان، في اعتقادنا للقيام بخطوات جديدة تزكي التوجه العام الذي يسير نحو تطوير هذا القطاع.

لقد تأخرنا كثيرا في تشكيل المجلس الأعلى السمعي البصري، كما أن القناة الأولى مازالت تعرف تطورا بطيئا لا ينسجم مع الجو العام الذي تعيشه بلادنا، ونسبة تغطية القناة الثانية لا تتطور بشكل ملموس مما يحرم الكثير من المواطنين ن الاستفادة من قناة يساهمون مباشرة في تمويلها، ونعتقد أن القناة الفضائية الحالية ليست في مستوى بلادنا وما تعرفه من تحولات هامة، لذلك لابد من الإسراع بإنجاز قناة فضائية حقيقية متميزة عن القناة الأولى، وتنتقي أفضل البرامج في القناتين وتراعي طبيعة المشاهدين الموجهة إليهم. وفي المجال التلفزي دائما، نعتقد أنه الأوان للتفكير في إنشاء تلفزات جهوية ناطقة باللغات المستعملة أكثر في كل جهة (الأمازيغية الدارجة المغربية) في إطار التكيف مع نظام الجهات كما جاء في تقديم السيد الوزير لميزانية القطاع، وإذ نسجل التطورات الهامة في مجال حرية التعبير في الصحافة المكتوبة، فإننا نلح على ضرورة إخراج قانون جديد للصحافة يقينا من بعض المنزلقات المسجلة مؤخرا يبقى أن نشير أخيرا الى أن التواصل الحديث ويتطور بشكل مذهل وباتت الأنترنيت إحدى وسائل التواصل مع مجموع العالم، فنحن إذ ندعم تجربة جريدة «الأنباء الإلكترونية» فإننا ندعو وزارة الاتصال الى اعتبار شبكة الأنترنيت هي إحدى القنوات الأساسية للتواصل.

أيها السادة المحترمون،

إن القطاعات التي حاولنا الاقتراب من بعض قضاياها تستحق دون شك مناقشة أوسع نظرا لأهميتها وارتباطها المباشر بالحياة اليومية للمواطنين، وأملنا أن تستمر الحكومة في جهودها وبوثيرة أسرع لتدارك العجز المتراكم منذ سنين لينال مجتمعنا المغربي ما يستحقه من خدمات اجتماعية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للمستشار المحترم الذي تقيد بالوقت، الكلمة الآن لآخر متدخل في هذه الجلسة عن الفريق الكونفدرالي المستشار المحترم **السيد محمد المهدي الدرقاوي.**

السيد المستشار محمد المهدي الدرقاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة الميزانية الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية وفق المحاور التالية:

- محور التعليم والثقافة والإتصال.
- محور الصحة والرياضة والشؤون الاسلامية والمندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير.

لقد تبين من خلال التعاطي الحكومي مع هذين الورشين الكبيرين، إن الحكومة لاتزال بعيدة عن تحقيق الاهداف المرسومة من تعميم للتمدرس ومحو للأمية وتحديث وسائل وطرق العمل التربوي، ورفع المستوى والتوازن بين المجالين القروي والحضري، وغيرها من شعارات التصريح الحكومي وبرامج الوزارة المعنية بقطاع التعليم. إن تحقيق طموحات الشعب المغربي في هذا القطاع الحيوي والارتقاء به ليكون في مستوى التحديات والرهانات المطروحة على بلدنا من المهام الاستراتيجية لعمل حكومة ترفع شعار التغيير لتدارك الهدر الذي عان منه هذا القطاع بفعل السياسات الحكومية التي أدت الى انفصام التعليم لخدمة عمومية عن متطلبات التنمية والعجز المهول في توفير التعليم لخدمة عمومية من متطلبات التنمية والعجز المهول في توفير التعليم لأطفالنا الذين هم في سن التمدرس، مما حمل على الاقتناع الرسمي والشعبي بأن فتح ورش لاصلاح التعليم بات ضرورة لأنه القاطرة لتأهيل العنصر البشري ببلادنا وجعلة قوة دفع للاقتصاد الوطني والتقدم التنموي، لاجل هذه الغاية جاء الميثاق الوطني للتربية والتعليم ليشكل بدعامته مرتكز الاصلاح خلال العشرية المقبلة.

إن التعامل الحكومية مع دعامة هذا الميثاق الذي توافقت عليه مكونات الامة لهو تعامل وضعناه موضع مساءلة خلال مناقشة مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة خلال الدورة الاستثنائية الفارطة، أية تربية تريدون؟ ما الذي يحكم عالم اليوم؟ بماذا تريدون تأهيل المجتمع المغربي لمواجهة التحديات وكسب الرهانات؟ بأية منهجية تعاملت الحكومة مع بلورة دعامة الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟ وماهي المداخيل والأولويات لبناء مدرسة عمومية جديدة تعكس روح الميثاق الوطني الذي خطى بتوافق الأمة، إننا إذ نعيد استحضار هذه الاسئلة معكم اليوم- أيها السادة الوزراء- فقط لنؤكد لكم على ضرورة إبعاد منطق التجزيئ في ترجمة دعامة الميثاق وعدم الاتجاه بالاصلاح الى ترميم ماهو موجود في حقلنا التعليمي واعتماد المنطق الشمولي الذي يستهدف الوحدة ويحقق قطيعة مع النظام المعتمد، وتشكيل فرق عمل تسترعب كل الفاعلين من مختلف مواقع الممارسة التربوية للاشتغال على الدعامة الاستاتيجية المؤسسة لمدرسة عمومية جديدة، تعلق الأمر بالموارد البشرية أو بالمنهاج أو باللغة العربية أو بقضايا التدبير والهيكلة أو بقضايا التمويل دون المس بحق المجانية وفق ما نص عليه الميثاق الوطني، انطلاقا من ذلك تحدد موقفنا من مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة حلال الدورة الاستثنائية الفارطة بحيث كان موقفنا ضد المشاريع التي لم تعمل على ترجمة روح الميثاق الوطني، ولم تقبل الحكومة تعديلاتنا التي اقترحناها، وكان موقفنا لصالح بعض المشاريع التي تفهمت الحكومة تعديلاتنا بخصوصها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في نفس السياق ونفس المنحى تحضر الثقافة بكل أبعادها الإنسانية باعتبارها وسيلة للبناء والتنمية والارتقاء الحضاري في أفق ترسيخ قيم الجمال والتسامح على قاعدة هويتنا الوطنية المؤسسة عن الوحدة والتعدد الثقافي واللساني، إن الثقافة هي إحدى الركائز الروحية والمادية التي تمدنا بالضوء الذي نهتدى به في سيرنا الطويل كلما التبس علينا الحل أو استعصى السؤال، ومن تم فإن البعد الثقافي في فهمنا كمركزية نقابية يشكل دعامة أساسة في فهم الظواهر وانتاج الأفكار والرؤى، بناءا علي ذلك وتأسيسا عليه نعتبر ما أنجزته وزارة الثقافة من مهام تتجاوز حدود التصميم والتشريع وتدبير المواد ودعم البنيات بالصيانة والترميم، إنها مجهودات مازالت في تقديرنا الكونفدرالي ناقصا، مما يحملنا على طرح سؤال أساسي على وزارتكم، هل لنافهم واحد للثقافة؟ لا نعتقد ذلك السيد الوزير وليس مخيفا أن تختلف رؤانا، لاننا نستحم يوميا بعرق العمال والكادحين ونوجد في قاع المجتمع وسط العائلات المغربية التي تضجر من ثقافة

التهميش وتكريس القهر والتناهي بالمتسلط تلك الثقافة التي سادت واستأسدت لاربعة عقود ثقافة جعلتنا في الهامش وتعاملت مع البعد الشعبي على قاعدة فرنكاة والتمييع، وعوض الانفتاح على الرصيد الشعبي والوطني الذي تزخربه ثقافة بلادنا نجد الوزارة الوصية تسقط في دعم المفهوم النخبوي للثقافة والاستمرار في تغييب الأسس والمنطلقات الضرورية لانشاء دعائم لعمل ثقافي بديل يستجيب لحاجيات بلدنا ويؤهل شعبنا لرفع التحديات وكسب الرهانات، إن الانفتاح على الهوية الوطنية والشعبية لا يكون في قاعة مكيفة ولا بالحديث المنمط والمؤطر بالإنفتاح السياسي المحسوب وإنما بالبحث في كل المكونات الوطنية المتعددة والغنية داخل نفق شمولي يلتقط العابر والجزئي في كل أطراف وطننا وتحت سقوف المعامل والساحات وفي السهول والجبال، وإعادة الاعتبار للكاتب ودعم النشر وتيسيير ظروف اقتناء الكاتب لتحفيز مواطنينا على القراءة والتثقيف الذاتي، كما تجدر الاشارة الى ضرورة دعم العمل الابداعي والفني بكل حقولهما حتى يتسنى للعاملين في هذا المجال الانخراط في التنمية الفكرية والفنية اللازمة لرهانات مجتمعنا في هذه المرحلة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تحضر أيضا قضايا السياسة الاعلامية التي تعتبر مدخلا وصورة للاوراش الاصلاحية التي ننتظرها وينتظرها الشعب المغربي، إن معركتنا اليوم كأمة هي معركة وجود من أجل أن نكون وإعلامنا بكل مكوناته مطالب بالانخراط فاعلي في هذه المعركة، وبدا بإزالة المعيقات الكبرى التي تعترضه وتعطل عليه الشروع والاستعجال في إنجاز هذه المهمة ننتظر- السيد الوزير- تغيير ملموسا وسريعا يسترشد بالنظرة المستقبلة يشمل كل مرافقة من أجل تطوير المادة الاعلامية وأسلوب تقديمها والتعامل معها، ويستهدف أيضا العنصر البشري وذلك باستجابة لمطالب العاملين بالإذاعة والتلفزة المغربية والتي تتمحور حول مطالب مستعجلة وأخرى تتعلق بالتكوين والتكوين المستمر وتنظيم وتقنين التعويضات وتغيير الهيكلة واعتماد تصور جديد في التسيير، وأيضا بالاستجابة لطلب تطوري القانون الأساسي لوكالة المغرب العربي للأنباء تطبيقا التوصيات المناظرة الوطنية الأولى للإعلام ولقاء بوزنيقة الذي خرج بمذكرة مطلبية وإصلاحية شاملة تهم هذه الوكالة.

في نفس السياق يظل القطاع الصحي بمختلف مكوناته يواجه ضروبا من التحديات بسبب النظرة التقليدية المعتمدة في تدبيره وتسييره والرؤية السياسية الضيقة التي تستمد فلسفتها من توجهات المؤسسات المالية بعيدا عن تحقيق حاجيات وآمال الجماهير الواسعة في العدالة الصحية كمبدإ أساسي لا محيد عنه، إن المصاريف الاجبارية للصحة ببلادنا تقدر ب 15.4 مليار درهم أي ما يعادل 530 درهم لكل فرد أو 4.4٪ من الدخل الوطني حيث تبقى الاسر هي المصدر الأساسي لتمويل الصحة ب 64٪ ولا تتدخل الدولة إلا في حدود 0.2٪ والجماعات المحلية ب 25٪ منها مساهمة وزارة الصحة ب 28 والمؤسسات العمومية ب 0.5٪ ثم المقاولات والمؤسسات الخاصة ب 5٪، إن النتيجة الرئيسية لتحليل هذه المعطيات والمؤشرات السوسيو الصحية للنظام الصحي ببلادنا لتبرز بالملموس فظاعة الاختلالات واللاتوازن بين ما تنفقه الاسر من مواردها على الصحة وبين ما تخصصه الدولة لهذا القطاع الحيوي، وبالتالي فشعار الصحة للجميع يظل شعارا فضفاضا دون دلالة تلقى تجسيدا حقيقيا على أرض الواقع، ففي ظل هذه الأوضاع التي تتسم بتملص الدولة من مسؤولياتها اتجاه القطاعات الاجتماعية وغلبة الهاجس المالي وتوازنات على سياستها، تقف الشغيلة الصحية عاجزة عن أداء واجباتها المهنية والانسانية بما تقتضيه المهنة والمسؤولية من الاستمرارية والعدالة والدقة والجودة المطلوبة، ولأجل تجاوز هذه الأوضاع المولة يتعين القيام بإجراءات وتدابير متقدمة في الإنعاش بالنظام الصحي ببلادنا وإعادة هيكلة مؤسساته وبنياته وتشجيع وتحفيز موارده البشرية وبالتالي يستوجب ما يلي:

1. تجنيب مظاهر التفكك الحاد بين العمل الصحي والعمل الاجتماعي من خلال إعادة الربط المنهجي والتنظيم والتنفيذ بين قطاع الصحة وقطاع الخدمات الاجتماعية بوضع طليع هيكلة موحدة على الصعيد الوزاري تنتج سياسة صحية وسياسة

اجتماعية مندمجة في سياق رؤية ومخطط محدد ومبرمج زمن على الصعيد الوطني الجهوي.

2. رسم خريطة صحية وطنية تعتمد بالأساس البعد الجهوي في توزيع الخدمات الالقائية والاستشفائية والطاقته البشرية المؤهلة في الحقل الطبي والتمريض والتدبير الاداري والمالي والعمل التقني، بشكل يقلص من حدة التفاوت بين الجهات والاقاليم.

3. تجسيد شعار ميثاق حسن التدبير في إطار برنامج مندمج يغير بنية العلاقات الرئاسية الحالية ويؤسس لعلاقات مهنية تتميز بالشفافية والمشاركة وتخلاق والمواطنة.

4. تصميم قانون إطار يحدد المواصفات الضرورية لاسناد المسؤولية داخل المؤسسات المركزية الجهوية والإقليمية، اعتمادا على مبدإ الكفاءة والنزاهة والاستقامة والأخلاق المهنية.

5. إنشاء نظام للتأمين الصحي يكون هدفه تضامني بيم مجموع فئات والشرائح الاجتماعية للتأمين عدالة اجتماعية فاعلة وملموسة في ولوج واستهلاك الخدمات الوقائية والعلاجية خصوصا بالنسبة للفئات المعوزة والطلبة والعاطلين بالعالم الحضري والقروي.

6. تصميم سياسة دوائية تقوم على بعد اجتماعي سواء على صعيد الكلفة الجنيركية أو على صعيد التوزيع العادل والمستجيب للحاجيات في مختلف المؤسسات الصحية والعمل على بناء نظام للشراكة المحلية لتوفير الادوية خصوصا بالعالم القروي.

7. تطوير البحث العلمي في مجال الانعاش الصحي في مختلف مستوياته وإشراك المؤسسات البحتية الوطنية لانجاز الدراسات والابحاث واعتبارها مرجعية علمية ضرورية لصياغة التوجهات والقرارات في البرامج.

8. مراجعة شاملة للهيكلة الادارية المركزية وبناء نظام هيكلي في ضيغة مديريات جهوية للصحة ومجلس إداري على المستوى الوطني يمثل البعد المهني والاداري والتمثيلي وتمكينه من آليات توحيد البناء الصحي وضمان تكامله ضمن المجال الجهوي.

9. إعداد تشريعات وقوانين تنظم المستشفيات العمومية والقطاع الخاص التعاضدي.

10. وفيما يتعلق بمطالب الشغيلة الصحية نشير الى :

- ضرورة الاسراع بوضع نظام للتعويضات عن الساعات الاضافية والحراسة والمداومة، والاسراع بمعالجة ملف خريجي مدرسة الأطر وحاملي الشهادات الجامعية، معالجة ملف الدكاترة العاملين إسوة بزملائهم في التعليم العالي :

- تسوية أوضاع المطرودين لاسباب نقابية.

- إعادة النظر في أساليب التعيين في مناصب المسؤولية واحترام قانون الإطار والتخصصات وتوجيه الأطر الطبية للقيام بمهامهم الحقيقية في العلاج والمراقبة الصحية للمواطنين.

- تنظيم الحركة الانتقالية ووضع حد لممارسة الزبونية والمحسوبية.

تشير المعطيات الديموغرافية بالمغرب الى أن حوالي 40٪ من سكانه شباب وهي فئة تحتاج لخدمات أساسية في مجال التربية والتعليم والثقافة والاعلام والتواصل، والترويح والترفيه والرياضة والفنون، إذ بحكم هذه الحاجيات يتضح حجم المبادئ والادوار المنوطة بقطاع الشبيبة والرياضة في تأطير النشاط التربوي والثقافي والترفيهي والرياضي للشباب وإعداد سياسة تأطير سوسيو تربوية فاعلة بالاعتماد على تصور بديل يقف عند كل الأساليب التي حملت برامج السياسة الاجتماعية منذ 4 عقود على الاخفاق بغرض العمل على تجاوزها، إن محاور اهتمام الوزارة الوصية على قطاع الشبيبة والرياضة: مطالبة بالاهتمام بمؤسسات دور الشباب والنهوض بها.

- مطالبة بالاهتمام بالأنشطة التخييمية.

- مطالبة بالاهتمام بالأنشطة الرياضة وبرعاية الأطفال الاحداث النزلاء إصلاحيات التابعة للوزارة.

- ومطالبة أيضا بالإهتمام بالانشطة النسوية.

كل ذلك في الاتجاه الذي يمكن هذه المؤسسات من القدرة على الإستجابة لحاجيات الشباب ومواكبة تطلعاته.

بالنسبة لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية أول ملاحظة يمكن تسجيلها في هذ الإطار هو إن الاعتمادات المخصصة للموظفين لم تعرف أي تغيير حيث لم يخصص أي منصب مالي، والمطلوب من الوزارة الحفاظ على القيم الدينية المنبية على التسامح والتعاضد مع بث روح الوعي عبر تنظيم ندوات ومحاضرات علمية كما نحث الوزارة على توسيع وتشبيب المجالس العلمية وإحداث قانون ينظم التعليم العتيق.

رغم الأهمية التي يكتسيها قطاع المقاومة وجيش التحرير، فإننا نعتبر هذا القطاع قطاعا اجتماعيا يهتم بشريحة اجتماعية شركت بصمات جلة على صفحات تاريخيا الكفاحي المجيد ضد الإستعمار، ومع ذلك فإنه لايزال في حاجة الى المزيد من الرعاية خصوصا على مستوى التأطير البشري والتحديثي والمخصصات المادية الكافية، وإن ماخصص من ميزانية لمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لا يلقى الى ما ينتظره منه المنتسبون له، لذلك فإننا نطالب.

1. تخصيص ميزانية مشرفة وكافية لهذا القطاع.
2. الاهتمام به بتمتيعه بكافة الوسائل التحديثية ليقوم بدوره الإنساني والإجتماعي علي أحسن وجه.
3. إعطاء الأهمية لموارده البشرية بتلبية مطالب العاملين به ودعم الحوار واحترام الحريات النقابية للعاملين.
4. الإسراع بتسوية الملفات العالقة لأعضاء المقاومة وجيش التحرير والتفكير في منحهم المزيد من الإمتيازات من أجل ضمان الحياة الكريمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا تفوتني هذه الفرصة دون أن أشير إلي أن قطاع التعليم يختم موسمه الدراسي بإضراب لمدة يومين وبمسيرة احتجاجية، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هذا الملف لازال براوح مكانه وأن ما يطلبه رجال التعليم من تحقيق مطالبهم لازال بعيد المنال، أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

رفعت الجلسة على أن تبتدئ في الساعة الثانية والنصف، وشكرا.